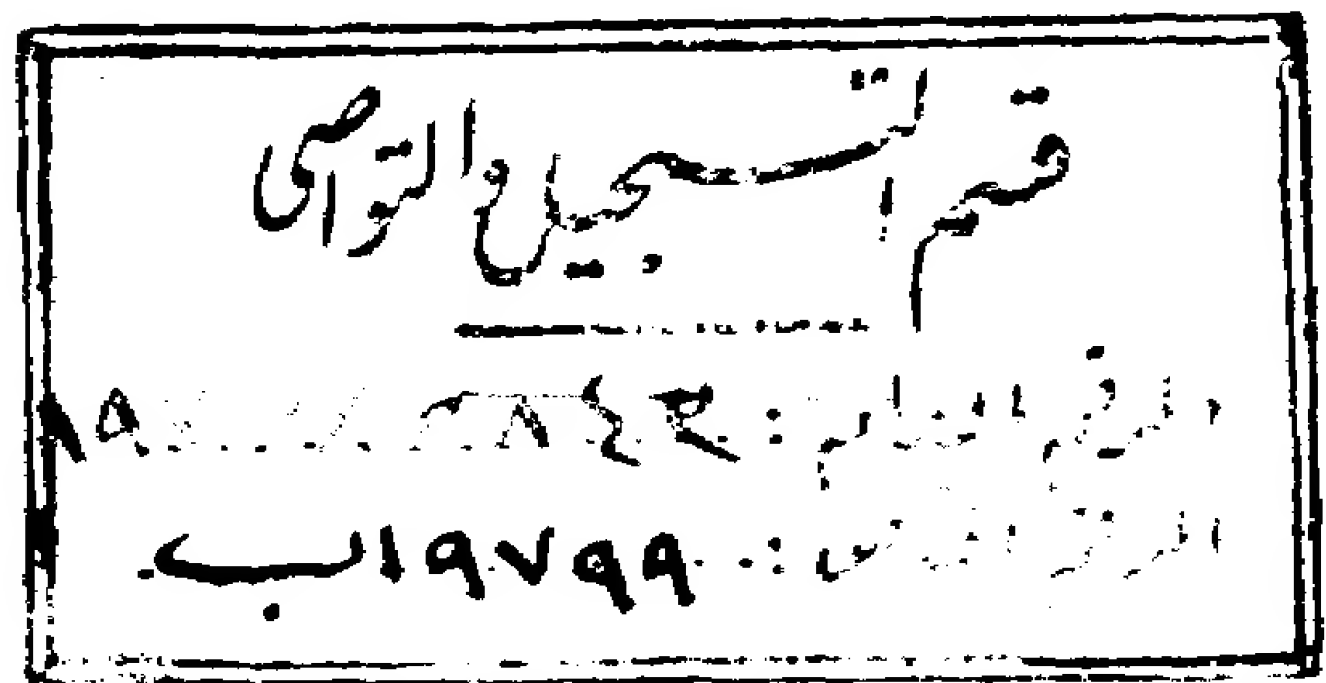
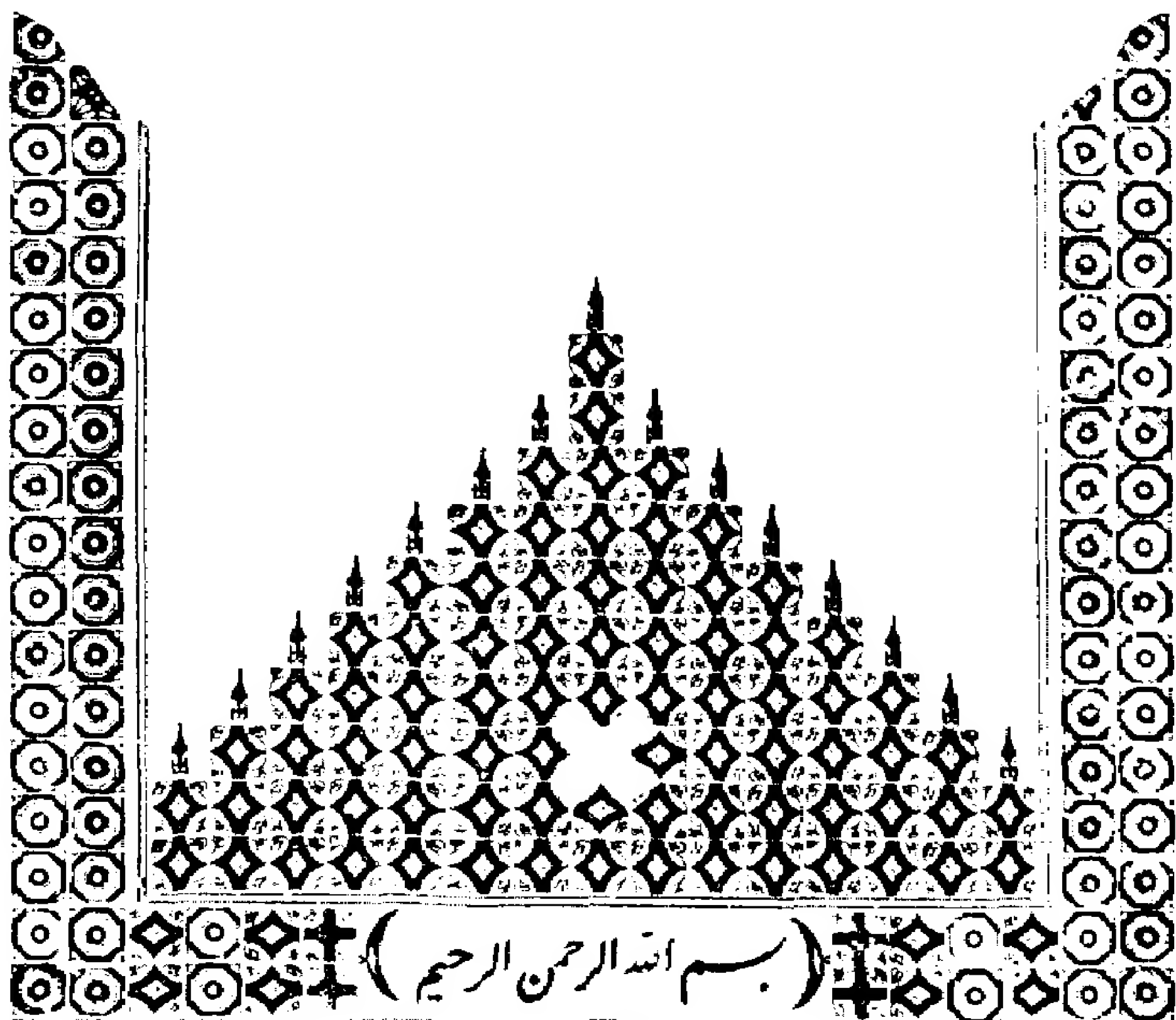


نهاية الفصـد والتوسـل
لفهم قوله الدور والتسلسل
من حاشية خاتمة الخققين
العلامة سيدى محمد
الامير

تألف علامة زمانه وناطقة عصره وآنه سيد الادباء وبمجة اللطفاء
الشيخ محمد عبد الرحيم عليه محائب الرحمة والرضوان آمين



(الطبعة الاولى)
بالمطبعة الاميرية بيولاى مصر المحمية
سنة ١٣٠٣
هجريه



الحمد لله الواجب والشكر له بقلب منه واجب أحسنه لا إلى نهاية
وأشكره طبق ما في الآية وأشهد أن لا إله إلا الله شهادة مستغفر ليس
عنه بالإله وأشهد أن هذا أنا أحمد رسوله الفاتح الخاتم تعالى كوكبه في حسنه
عن كونه أخاتم من به عقد الممكات انتظم وفوقه ليس إلا الله في العظم
صلى الله عليه كما يليق وسلم صلاة وسلاما هم اللام معرفت سلم وعلى سائر
النبين والمرسلين وآل كل والصحابه أجمعين ما بدعي عليه السوء داروسنى
بشر بقوله فلنعم دار أو ما نسلمت نعمه وتعالى بجوده وكرمه (أما بعد)
فيقول من طول عمره على التقصير ثاوى أحمد بن عبد الرحيم بن مسعود بن
أب السعد الطهطارى قد غفلت عن من الدهر برهة جلا فها السرور
بعد الحجاب وجهه فرأيت أجل ما ينقط به وخير من مطالعة حواشى خاتمة

المحققين سيدى محمد الامير على شرح الشيخ عبد السلام على جوهرة أبيه
فى علم الكلام فهى حواش شئت اليها الرجال وتنافسوا فيها فى قول
الرجال سيما فى قولة التسلسل والدور فقد وقع فيها الاضطراب والمور
فبعد الاطلاع استخرت الله فى شرح هذه القولة وان كنت لا احدى
الامير وان كان لكل زمن رجال ودولة فلم على ابلغ مبلغ الرجال واشرب من
مشربهم الصافي الزلال فشرحتهم اشرح ابرك كن اليه الوذ ويكمد من
محاسنه الضد

شرح لاهل النهى بالحسن مبيتهم * فاقصر مقالك عنه أيها اللاهى
فانه بلسان الحال معتذر * من حقوة صدق عن ذا اللاد بالله
مزجتهم باليسهل الوصول مدخلا فيه عبارات الاصول * وسميته
نهاية القصد والتوسل لفهم قولة الدور والتسلسل ألبسه الله حلة
القبول ونفع به فهو خير مأمول * واعلم انه لما كان واجب الوجود انما
يثبت بابطال الدور والتسلسل عند المحققين حتى ذكر فى شرح المقاصد ان
بعضهم توهم صحة الاستدلال بحيث لا يفتقر الى ابطال الدور والتسلسل
وذكر أنهم استدلو بوجود منها أنه لو لم يكن فى الموجودات واجب لمكانت
بأسرها ممكنة فيلزم وجود الممكنات بذواتها وهو محال وتطرق فيه بأن وجود
الممكن من ذاته انما يلزم لو لم يكن كل ممكن مستندا الى ممكن آخر لا الى نهاية
وهو معنى التسلسل كتب المحقق سقى الله تعالى ثراه من صيب الرحمة ما تتمناه
بعد أن انسحب على جملة المستقبلة ذيل بسملته والجدلة على قول الشرح
وكل من وجب افتقار العالم اليه لا يكون وجوده الا واجبا لا جائزا والالزم
الدور والتسلسل عند قول المصنف فواجب له الوجود (قوله والا) يمكن
وجوده ليس الا واجبا الخ كان جائزا اذ لا واسطة بينهما ما فى كل موجود فاذا

ارتفع أحدهما ثبت الآخر بلا ريب - ولو كان جائزا (لزم) أحداً من (أما
 (الدور) أو التسلسل الباطل ان اتفاقاً في طريق الاستدلال على ان فاعل العالم
 واجب الوجود لا في طريق اثبات قدم العالم وحدوثه ففيه خلاف في التسلسل
 مشهور - تأتي الإشارة اليه ان شاء الله قال البيهقي الا ان طريق الاستدلال
 فلاسفة على ثبوت واجب أن قالوا العالم ممكن بذاته فلا بد له من موجب
 فان كان واجبا فهو المراد وان كان ممكناً فلا بد له من علته يترجح به وجوده عن
 عدمه فاما ان يلزم الدور والتسلسل واما ان ينتهي الى واجب وهو المطلوب
 وطريق المتكاملين أن قالوا تبين حدوث العالم وكل حادث فله محدث فاما ان
 ينتهي الى قديم لا يفتقر الى غيره واما ان يلزم الدور والتسلسل (أى لانه لو كان)
 وجوده (جائزا لاحتاج لمرجح) يرجح طرفه عن طرف العدم سواء قبل بتساويهما
 في الممكن وهو الراجح أو بأن العدم أولى به من الوجود - سبقه عليه - نـم
 الحاجة على الثاني أشد منها على الاول وان استويا في أصل الاحتياج الى
 مرجح (دفعاً) ما لا مندوحة عنه على القوانين عند عدم المرجح من (التحكيم أى
 تكلف) أى ارتكاب التعسف في اثبات (حكم) من الاحكام لا من
 كاثبات الوجود الجائز هنا للدلالة (من غير مقتض) ينتضيه وداع به استدعيه
 فحصل انه حكم بشطر واحد وعدول عن الآخر بلا شاهد ولا جرم ان هذا
 المرجح أيضاً لا بد لوجوده من مرجح يرجحه عن العدم دفعاً للتحكم (ثم مرجحه
 مثله) يحتاج لمرجح (لانه قادم المماثلة) بين الجميع في جواز الوجود المقتضى
 للمرجح دفعاً للتحكم (فان استقر) أى دام أمر ما لحق من المرجحات على
 الاحتياج دواما (هكذا) أى مثل ما سبق منها (فهذا) (تسلسل) حيث
 تسلسل أمر المرجحات أى اتصل بعضها ببعض الى ما لا نهاية في المختار وثنى
 تسلسل متصل بعضها ببعض ومنه سلسلة الحديد اهـ (والا) يستقر هكذا

بل عاد الى الاول مباشرة أو بواسطة (ف) هو (دور) سبتي (حيث دار الامر
ورجع لمبدئه) أي المرح الاول والخيتيان ابيان مناسبة اللغة الاصطلاح
وقد ظهر مما تقرر عدم ادراج الدور في التسلسل وللا مام الله تعالى كلامي بأن
(ان قلت) سؤال يؤخذ مما سبق مقدر على لسان سائل يريد ابطال الملازمة
بين جواز وجود الاله والدور أو التسلسل محصله لان سلم تلك الملازمة بل يكون
مثلا المؤثر الاول في الموجودات هو الجائز المحتاج للمرجح (يكون المؤثر
الثاني) في الاول واجب الوجود (أو) يكون (من بعده) أي الثاني من
المؤثرات فمن قبله (واجب الوجود) وجوده من ذاته (ف) حينئذ يتم كون
المؤثر الاول مثلا جائزا لوجود الثاني أو من بعده واجبه (لا يحتاج) للمرجح
أصلا لعدم التماثل (ولا دور) هنا (ولا تسلسل قلنا) في دفع هذا السؤال
اذا ثبت أن الثاني أو من بعده واجب الوجود (ف) اذن (هو الاله و) أما (غيره)
فليس الها بل هو (حينئذ) فرد (من) جملة افراد العالم لا تأثير له (في شيء من
الاشياء) (لقيام الادلة الموضحة) عباراتها (في محملها) أي محالها المذكورة
مبسوطة فيها وهي مباحث الالهيات (على ان الاله تام القدرة) لا يشغله
مقدور عن مقدور (عامها) لا يعجزه أمر من الامور قال السعد على
العقائد النسفية لان العجز عن البعض نقص وافتقار الى مخصص مع أن
النصوص القطعية ناطقة بشمول القدرة فهو على كل شيء قدير لا كما تزعم
الفلاسفة من انه لا يقدر على أكثر من واحد والنظام انه لا يقدر على خلق
الجهل والتبجح والبلخي انه لا يقدر على مثل مقدور العبد وعامة المعتزلة انه
لا يقدر على نفس مقدور العبد (غنى عن الاستعانة بغيره ولا تأثير لاحد معه
في فعل من الافعال) لانه لو أثر غير واجب الوجود كان محتاجا لمن يعينه في
تأثيره فينتفي كونه تام القدرة عما هو وقد ثبت تمام قدرته وعمومها (وفي

شرح المصنف) أى مصنف جوهرة التوحيد للقطب الشهير الفريد الشيخ
 ابراهيم القاني عفا الله به كاتبه تعريفا للدور والتسلسل (ما) أى كلام (نصه)
 الذى لا يحتمل التأويل (حقيقة الدور) اصطلاحاً (توقف الشئ على ما) أى
 شئ آخر قد (توقف) هذا الشئ الآخر (عليه) أى ذلك الشئ يوضح هذا
 ما فى المواقف وشرحه فى مقصداً امتناع الدور عن الامام كل واحد منهما على
 تقدير الدور مفتقراً الى الآخر المفتقراً اليه أى الى ذلك الواحد فىلزم حينئذ
 افتقاره أى افتقار كل واحد الى نفسه وهو محال اذا الافتقار نسبة لا تتصور
 الا بين شيئين فكيف يتصور بين الشئ ونفسه اه ثم ذلك التوقف (اماً بمرتبة)
 ان كان المتوقف والمتوقف عليه اثنين (وهو) ما يقال له الدور (المصرح)
 لظهور استحالة التوقف فيه بمجرد النظر (أو بمراتب) ان كانت المتوقفات
 فوق اثنين (وهو) ما يقال له الدور (المضمر) لخلافه بالنسبة للمصرح
 ان قلت هذا لا يشمل التوقف بمرتين أى واسطتين زيداً ووجد عمراً وعرو
 أوجد بكرأ وبكرأ ووجد زيداً قالوا يجب زيادته والعنونة عنه بعنوان خاص
 كالأخرين قلنا المراد بمراتب فى الشق الثانى ما يعبر به بين اصطلاحاً كما
 يعلم من قولهم وأشارنا اليه أو بمراتب ان كانت فوق اثنين فهو شامل له معنون
 عنه بعنوانه (وحقيقة التسلسل) اصطلاحاً على ما فى المواقف وشرحه أن
 يستند الممكن فى وجوده الى علة مؤثرة وتستند تلك العلة المؤثرة الى علة
 أخرى مؤثرة فيها وهلم جرا الى غير النهاية وقال المصنف (ترتيب أمور غير
 متناهية) أى غير منقطعة الترتيب سواء رجعت الى الاول أم لا (ف) حينئذ بين
 الدور والتسلسل عموم وخصوص مطلق إذ (كل دور تسلسل فى المعنى) ولا
 عكس (ولهذا) أى لكون كل دور تسلسلاً فى المعنى (ربما يقتصر) فى بعض
 المؤلفات مثلاً (على بيان بطلان التسلسل فقط) ولا يتعرض فيها للبيان

بطلان الدور المحتاج اليه أيضا (فيظن من لا خبرة) أي علم (له) بحقيقةهما وإن
 التسلسل يشمل الدور (تقصير) الشخص (المقتصر) على بيان بطلان
 التسلسل مع أنه مندرج فيه (تنبيه) قرر عن الخشي أن التقصير العدول
 عن الشيء مع احسانه بخلاف القصور فهو العدول عنه لعدم احسانه (اه)
 ما للمصنف (وأخذ هذا) أي فهم المصنف ادراج الدور في التسلسل (من كلام
 السعد) التفتازاني (في شرح المقاصد حيث قال مانصه المبحث السادس
 يريد) أي أريد بما في مقاصدي (بيان استحالة الدور والتسلسل وعبر عنهم ما
 بعبارة جامعة) أي شاملة (لهم ما وهو) يستعمل (ان يتوالت) في اليومى بدل
 وهو وهي أي العبارة قالت كبرهنا ليس لرجوع الضمير لبيان لان البيان وقع
 ثم بعد ما هنا تعريف بل باعتبار الخبر ونقل هذه العبارة أيضا بالنقطة وافي
 لا يتوالت وأظنه هو ما في المقاصد حيث قال عبر في شرح المقاصد عن الدور
 والتسلسل بعبارة شاملة لهم ما وهي ان يتوالت أي يتتام (عروض) أي قيام
 الوصف (بالعلمية) أي كون الشيء محتاجا اليه في وجود آخر (و) (بالعلمية)
 أي كونه محتاجا قال في المواقف وشرحه ونصورا احتياج الشيء الى غيره
 ضروري حاصل بلا اكتساب فان كل أحد يعلم احتياجه الى أمور واستغنائه
 عن أمور والتصور السابق على التصديق الضروري أولى بأن يكون ضروريا
 فالاحتياج اليه في وجود شيء يسمى علمه وذلك الشيء المحتاج يسمى معلولا اه
 وذلك كعروض المؤثرية والاثريّة (لا الى نهاية) أي انقطاع لذلك العروض
 سواء رجعت المعارضات الى الاول وهو الدور أم لا وهو التسلسل فلا تنافي
 بين كلاميه هنا وآخر اوقد أشار الى ما قلناه مصورا ذلك بقوله (بأن يكون
 كل ما) أي فرد (هو معروض للعلمية معروض للمعلولية) باعتبارين أي كل
 ما قام به احدهما واتصف به الاخرى واتصف بهما (ولا ينتهي الى ما)

أى فرد من العلة محض (تعرض له العلية دون المعلولة) وان ابتدئ بعمل
 محض من جهتنا يوصف بالمعلولة لا بالعلية كما سيوضح ان شاء الله تعالى (فان
 كانت المعروضات) لكل من العلية والمعلولة (متناهية) أى راجعة
 لمبدئها (ف) هذا (هو الدور) ويكون (بمرتبة ان كانا) أى معروضات كل من العلية
 والمعلولة فردين (اثنين) يكون (بمراتب ان كانت المعروضات افرادا
 (فوق الاثنين والا) تكن المعروضات المذكورة متناهية (ف) هذا (هو
 التسلسل اه) كلامه (ف) علم منه أنه (اكتفى المصنف) رحمه الله (في عدم
 النهاية المأخوذة) له بقوله غير متناهية (في) تعريف (التسلسل بما في صدر
 عبارة السعد) في شرح مقاصده وهو من قوله ان يتوالى الى لا الى نهاية حيث
 جمعهم ما في تعريف جامع لهما واخذ عدم النهاية فيهما فن ثم أدرج المصنف
 (ولو التفت) أى نظر (المعجزها) أى عبارة السعد ووجه له فان كانت
 المعروضات الخ (المشهور) بينهم ويجل قدره عن عدم الاطلاع عليه (لما
 أمكنه ادراج) حقيقة (الدور في) حقيقة (التسلسل) اكنه لم يلتفت اليه
 فأمكنه الادراج (فتأمل) ما بين كلام المصنف وعجز عبارة السعد من التنافي
 حيث ذاك أدرج وهذا فصل وما بين كلامي السعد وأول وآخر من شبه التنافي
 واجعل ما قدمناه لك من الجمع بين عينيك وثبت به في هذا المقام قديمك
 (وقوله) أى السعد و بمراتب ان كانت فوق الاثنين هو معنى قول المصنف وهو
 المظهر وهو ما فيه أكثر من واسطة كالمثال السابق وقوله (بمرتبة ان كانا اثنين)
 هو معنى قول المصنف و (هو) الدور (المصرح وهو ما) أى الذى (الواسطة
 فيه واحدة) يوضحه (زيداً و جد عمرو و عمرو و جد زيداً) زيد من جهة كونه
 أولاً في المثال متقدماً على نفسه من جهة كونه ثانياً فيه اذ هو أولاً و جد عمرو
 الموجد له ثانياً وكذا متأخر من جهة كونه ثانياً عن نفسه من جهة كونه أولاً

اذ هو ثانياً اثر عام والذي هو اثر له أولاً فيكون متقدماً على نفسه متأخراً
 عنها وان كان (التقدم والتأخر هنا بمرتبة) واحدة (والمراد بهما الواسطة وهو عمرو
 في المثال) المذكور متوسطه بين زيد أولاً ونفسه ثانياً أولاً لكونه واسطة في تقدم
 زيد وتأخره عن نفسه (وبعضهم) كالعضد في المواقف (يجعله) أي يقتصر على
 جعل الدور في مثل ما (هنا بمرتبتين وصدر به) أي بهذا الوجه (العلامة)
 الشهاب سيدي أحمد (المالوي) أي جعله أول كلامه (في الحاشية) على هذا
 الكتاب مقدماً له على الوجه الأول للدلالة على أولوية مدقته ورجوعه لاه على
 وانما صح جمع له فيما تقدم بمرتبة بناء على ان المراد بهما الواسطة وجعله هنا
 بمرتبتين (بناء على ان المراد بالمرتبة) هنا (المكان المعنوي أي الحالة المقتضية
 للتقدم) والتأخر ولا مشاحة في الاعتبار ويمكن المغالبة بين التوقف في كلام
 المصنف السابق والتقدم في التوقف مرتبة والتقدم اثنتان ووجهه كما يؤخذ
 من اليوسى أنه اعتبر في التقدم تقدم الشيء على نفسه وذلك أن كلاً تقدم على
 الآخر من حيث أنه فاعل لمفعول ولزم من ذلك أن يتقدم كل على نفسه من
 حيث أنه فاعل فاعلهما وية آخر عنها من حيث أنه مفعول مفعولها ولا شك أن
 التقدم بمرتبتين وأما التوقف فقد اعتبر فيه توقف الشيء على غيره ولا شك أنه
 ليس فيه الأمر بمرتبة واحدة ولو اعتبر بهما توقف الشيء على نفسه جاءت فيه
 مرتبتان أيضاً وكذا لو اعتبر في ذلك تقدم الشيء على غيره كان هكذا فلا إشكال
 (و) بيان كونه بمرتبتين حينئذ أنه (ظاهراً في المثال) المذكور زيد
 أوجد عمر الخ قد (تقدم على) نفس (زيد) من جهة كونه ثانياً (بمرتبة) أي حالة
 (تأثيره فيه) المعنوية (ثم زيد) من جهة كونه أولاً قد (تقدم على عمرو بمرتبة)
 معنوية (أيضاً) هي تأثيره فيه (فانه) أي زيداً من جهة كونه أولاً
 (مؤثر فيه) أي عمرو (من قبل) أي قبل تأثير عمرو فيه (في مكان) هنا

مرتبتان معنويتان متتاليتان للتقدم هما تأثير عمر وفي زيد من جهة كونه
 ثانياً وتأثير زيد قبل من جهة كونه أولاً في عمر وفان (زيد) من جهة كونه
 (أولاً) في المثال يكون حصوله (سابقاً) أي متقدماً (على) حصول (نفسه)
 من جهة كونه (ثانياً) فيه (بمرتبتين) معنويتين تأثير عمر وفيه من جهة
 كونه ثانياً وتأثيره هو من جهة كونه أولاً في عمر ولأنه مقدم على عمر والمقدم
 على نفسه هو والمقدم على المقدم على شيء متقدم على ذلك الشيء ضرورة وكذا
 يكون زيد متأخر من جهة كونه ثانياً عن نفسه من جهة كونه أولاً بمرتبتين
 معنويتين هما أثرية من جهة كونه ثانياً لعمر وأثرية عمر وله من جهة
 كونه أولاً لأن زيداً من جهة كونه ثانياً أثر عمر وفيه متأخر عنه وعمر أثر له من
 جهة كونه أولاً فيتأخر عنه أيضاً والمؤخر عن المؤخر عن الشيء مؤخر عن ذلك
 الشيء ضرورة ويزيد هذا المقام المدمج توضيحاً ما للمحقق السنوسي في شرح
 الكبرى وأما إبطال الدور فلما فيه من كون الشيء الواحد سابقاً على نفسه
 مسبوقاً به أماً لازماً وسبقية على نفسه فلان صانعه أثر له فيجب أن يتقدم على
 صانعه لوجوب سبق المؤثر على أثره لكنه هو أيضاً أثر لصانعه فيجب أن يتقدم
 أيضاً لصانعه عليه لعين ما ذكر فلزم أن يتقدم بمرتبتين لأنه مقدم على صانعه
 المتقدم على نفسه والمقدم على المتقدم على شيء متقدم على ذلك الشيء ضرورة
 وكذلك أيضاً يجب أن يتأخر عن نفسه بمرتبتين وهو الذي عنيت بقولي
 مسبوقاً به وذلك لأنه أثر لصانعه فيتأخر عنه وصانعه أثر له فيتأخر عنه
 والمؤخر عن المؤخر عن الشيء مؤخر عن ذلك الشيء ضرورة وبالجملة فاللازم
 في الدور أن يتقدم حصول الشيء على حصول نفسه بمرتبتين وأن يتأخر حصوله
 عن حصول نفسه بمرتبتين والتقدم والتأخر على ما ذكرنا متلازمان اهـ

ويشبه هذا الشكل اللطيف

فإذا نظرت فيه على الوجه المعتاد وجدت زيدا أولاً جهة يمينك ونفسه ثانياً
 جهة يسارك وقد توسط بينهما عمرو ولا شك في تقدم زيد أولاً على نفسه ثانياً
 لتقدمه أولاً على عمرو والمقدم عليه ثانياً ولا شك في تأخر زيد ثانياً عن نفسه
 أولاً لتأخره عن عمرو المتأخر عنه أولاً وكل مرة تبين كما علمت (فتأمل) في الكلام
 يوضح لك المقام (ان قلت) لأن سلم الدور هنا لأنه لا دور إلا مع اتحاد جهة التوقف
 وهنا قد (انفككت) أي اختلفت (جهة التوقف) إذا أحدهما متوقف
 (من حيث كونه أثراً) الآخر متوقف عليه من حيث كونه (مؤثراً)
 (فحينئذ) (لأدور) حاصل (قلت) في دفع هذا نمنع ما قلت من انك كالجهة
 التوقف هنا بكون أحدهما أثراً والآخر مؤثراً بل (هما) أي الأثرية
 والمؤثرية (ثابتان لكل) من المتوقف والمتوقف عليه (لا يخرجان عن جهة
 الوجود) أي وجود كل من المتوقف والمتوقف عليه (الخارجي) فلا يوجد
 أحدهما خارجاً إلا إذا كان الآخر موجوداً فيه فيوجد فيه صدق على كل
 منهما ما نذكره ومؤثر لأن أحدهما أثر فقط والآخر مؤثر فقط حتى تختلف
 الجهة و (انما مثال اختلاف) جنس (الجهات) لمطلق التوقف (ما) أي
 الكلام الذي (سبق لك) تحقيقه (في) بحث (الاستدلال على) وجود
 (الصانع بالعالم) العلوي والسفلي حيث استدلل عليه به (ف) قد اختلفت جهتا
 التوقف هنا (لأن العالم يتوقف على) وجود (الصانع في تحقق الوجود في
 الخارج) لا في المعرفة والعلم إذ لم يكن موجوداً قبل غير معرفته حتى
 يتوقف على المعرفة (والتوقف على العالم معرفة الصانع والعلم به) لا وجوده
 اذ هو موجوداً لا وأبداً (ان قلت) دلائلكم منقوض بالاضافيات بان يقال
 كما في شرح المواقف كل من - ما منتهى إلى الآخر فيلزم افتقار كل إلى نفسه
 فلو صح ما ذكرتم لامتنع المضافات اهـ أي لانه (قد حصل الدور في)ها ايضاً

على زعمكم صحة ما ذكرنا من مساواة (الأبوة مع البنوة ونحوهما) له في لزومكم
 أيضا منهما واللازم باطل فكذا المزموم (قلت أجاب الامام) الرازي (كافي
 شرح المواقف) مع المن (ب) ما حاصله ان هذا لا يرد نقضا (لان الإضافات)
 أمور (اعتبارات) في الأذهان (لا وجودا لها) في الخارج فلا توصف بالافتقار
 أصلا فضلا عن أن يفتقر كل الى الآخر (وكلامنا في الموجودات) الخارجية
 (لانها هي التي يقال فيها التوقف) لا في الاعتبار الذهنية (أو) يجاب (ب) أن
 غاية ما فيهما (أي المتضايفين) أن تلازمهما على تقدير كونهما موجودين ليس
 لافتقار كل منهما الى صاحبه بل علمته (اتحاد) أي وحدة (السبب المقتضي
 لهما) هو كما رأيت بطرقة شرح المواقف استلزام كل منهما الآخر فلا نقض
 بوجه (وقرب منه) أي الجواب الثاني (ما) أي الذي (اشتهر) بين أهل العلم من
 (ان هذا) الدور الواقع في نحو الأبوة مع البنوة (دور معي) أي مصاحبي اذ
 لا خلاف بينهم ما لا في اعتبار وحدة السبب في الجواب الثاني وأما التلازم
 فهو يؤول الى توقف المعية (وهو توقف كل) من المتضايفين (على مصاحبة
 الآخر) معناه كما قال بعض المحققين ان تعقل النسبتين معا من غير أن تتقدم
 احدهما على الاخرى ثم ان تعقل النسبتين معا لا يسـتـلـزم أن يكون ذلك
 بطريق التصدي لهما بل معناه ان تعقل ذات الاب بوصف كونه أبيا يسـتـلـزم
 ويستعقب تعقل ذات الابن بوصف كونه ابنا واذ تعقلته كذلك انقلت لتعقل
 ذات الاب بوصف كونه أباه هكذا وبهذا التقرير يندفع ما يقال ان النفس
 لا تلتفت لشئيين معا فمعنى تعقل النسبتين معا (وهو) أي الدور المعى
 (موجودين كل متلازمين) غير متنازع في وقوعه لانه لا يلزم فيه ما في السبق
 مما ذكر (و) انما (المستحيل الدور السابق) النسبة ووجه التسمية فيه
 كالذي قبله ظاهر ان ما بعدهما واستحالة هذا (لما فيه من التناقض من جهات

مختلفة وهو) ما يلزم من (أن الشيء) الواحد (سابق) أي متقدم على حصول نفسه (لأسابق) عليه وذلك بواسطة سبقه للغير ولا سبقه كما سبق قال البيهقي فان قيل أما التقدم الزماني في الدور فيبين الاستحالة ولم لانقول انه تقدم ذاتي لازماني قلنا لا فرق بينهم ما في الاستحالة على ما لا يخفى ومن ثم وافق الحكماء على استحالتها مع ان تقدم الواجب عندهم ليس زماني بل ذاتي اهـ أقول والتقدم الذاتي هو الذي اعتبره في المقاصد حيث قال أما الأول أي استحالة الدور فلا استحالة تقدم الشيء على نفسه بالمعنى الذي يصح قولنا وجد فوجد على ما هو اللازم في العملية حيث يصح وجدت حركة اليد فوجدت حركة الخاتم بخلاف العكس ثم قال فان قيل تقدم الشيء على نفسه غير لازم لان المحتاج الى المحتاج الى الشيء لا يلزم أن يكون محتاجا الى ذلك الشيء اذ العلة القريبة كافية واللازم التخلّف قلنا ما لم توجد البعيدة لم توجد القريبة وما لم توجد القريبة لم يوجد المعلول وهو معنى الاحتياج اهـ وقوله (متأخر) عن نفسه (لامتأخر) عنها لازم لما قبله و يصح ارادة السبق واللاسبق والتأخر واللاتأخر عن الغير فيهم ما لا عن النفس وان كان لازما و يصح التوزيع والجارى في عباراتهم هو ما قررناه الكلام (و) ايضا ما يلزم من ان الشيء الواحد (مؤثر لا مؤثر وأثر لا اثر) على قياس ما قبله (وانه هو) أي تحققت هويته خارجا (وليس هو) أي لم تتحقق والتناقض (للمغايرة بين المتقدم والمتأخر) أي السابق واللاسابق والمتأخر واللامتأخر كما هو منواله السابق ومثله ما بعده ان قلت المغايرة لا تصلح علة للتناقض فالسواد يغاير البياض ولا تناقض قلنا المراد مغايرة خاصة تقتضى عدم الاجتماع والارتفاع كما يفيد التقييد بين المتقدم والمتأخر (و) بين (الاثر والمؤثر) وكون الشيء هو وليس هو (تلزم هذه المستحيلات) كلها في كل واحد مما انعمت فيه الدور السبق وان أردت كلاما جاليا يتعلق

بالدور بعد هذا الكلام المفصل (ف) لنذكر لك كلاما ملتبسا (بالجملة) فنقول
 (استحالة الدور تعلم بالضرورة) فلا تحتاج لنظر وما ذكره كرويد ليس
 استدلالا بل هو تنبيه قال العلامة العديدي ذكر في صورة الدليل لان
 الضروريات قد يتبهم عليها ازالة لما يكون في بعض الازدهان المتاضرة من
 الخفاء (أو) ان لم تعلم ضرورة فهي (تسكاد) ان تعلم كذلك فلا تحتاج لكبير
 كلفة في النظر (قالوا) أي العلماء أو خصوص المتكلمين ولما في هذا الدليل
 من المناقشات التي قد لا يتم جواب بعضها أتى بما يشعربا تبري وهو قالوا
 ويستدل على بطلانه أي الدور (أيضا) كما استدلل عليه بالتناقض (باحد
 أدلة بطلان التسلسل) الاحد عشر (الآتية) بعد (وهو) الاول منها
 في العتو حاصله على ما يؤخذ من المواقف وشرحها (ان مجموع) ما في السلسلة
 المشقة على الامكانات التي لاقتها هي بحيث لا يدخل فيها غيرها ولا يخرج عنها
 شيء منها وكذا (ما في الدور) بالاولى (حادث ضرورة حدوث كل جزء) من
 اجزائه واحتياج المجموع اليها واحتياج الحادث اولى بان يكون حادثا ولا
 واسطة في الموجودات بين القدم والحدوث (ف) حينئذ (لا بد للمجموع من مؤثر)
 يؤثر فيه (فاما) ذلك المؤثر (نفسه) أي المجموع فيلزم أن يكون الشيء موجودا
 قبل نفسه (وهو هذان أو) ذلك المؤثر (بعضه ف) يلزم ان ذلك البعض أو وجد
 نفسه لان موجود الكل موجود لاجزائه كلها ومن جملة ذلك الجزء (الشيء
 لا يكون علة لنفسه وغیره ف) اذا بطل كون المؤثر نفس المجموع أو بعضه
 (تعيين أنه) أي المؤثر (أمر خارج عنه) أي المجموع لان الممكن محتاج
 في وجوده الى ما يوجد (فليكن) الخارج وحده (هو المؤثر في كل جزء) من
 الاجزاء (وانتقض الفرض) لانا قد فرضنا ان كل واحد من الآحاد مستند
 الى آخر منها فاذا كان الامر الخارج موجودا لجزء من الاجزاء فلا يكون ذلك

الجزء مستند الى علة موجودة داخله والا توارد موجودان على معلول واحد
شخصي واذا لم يستند ذلك الجزء الى علة داخله كان طرفا لتلك السلسلة
فتكون متناهية مع فرضها غير متناهية (فليتأمل) في هذا الدليل فانه غير
سديد لان الفلاسفة ان يقول العلة الخارجة اما ممكنة والفرض أن لا يخرج
عن الممكنات شيء منها والزم خلاف الفرض أو واجبة والواجب واحد
لا يصدر عنه الا واحد حقيقي وما هنا ليس كذلك فبطل كونه خارجا وقد بطل
قبل كونه نفسه أو بعضه فلا مؤثر حينئذ وهو باطل أيضا وعلى سلامة هذا
الدليل من هذا التأمل ففيه من قبل الفلاسفة اعتراضات أربعة ونقض تأتي
بعضها خاص بالتسلسل وبعضها فيه وفي الدور وقد يسلم بعضها (نعم)
استدلوا على ما يذهبون من بطلان الدور باحد أدلة بطلان التسلسل من أنه
لامناقضة مع أنه (في التعبير بذلك) أي لفظ مجموع (في) جانب (التسلسل)
لا الدور (مناقضة) من قبل الفلاسفة توجهت (من حيث ان المجموع) كالجميع
والجملة (يؤذن) أي يشعر (بالتناهي) لان ما لا يتناهي ليس بمجموع بل
ذلك انما يتصور في المتناهي (والفرض) أي المفروض عندهم (عدمه)
أي التناهي (و) لكن أجيب عن هذه المناقشة بان (هذا نزاع انطوي)
اذا المراد بالمجموع ههنا هو تلك الامور بحيث لا يخرج عنها واحد منها وهذا
اعتبار مع قول في الامور المتناهية وغير المتناهية فيكفي ملاحظة حالة شاملة
لجميع آحادها انما الممتنع أن يتصور كل واحد مما لا يتناهي منفصلا و يطلق
عليه المجموع بهذا الاعتبار (كما) هو بجزءه (في شرح السيد علي المواقف)
من محلين ومنه ان هذا النزاع ليس حقيقة يابرجع للمعنى بل هو انطوي
(يرجع لمجرد) اللفظ و (العبارة يمكن التنصيص) أي التباعد (عنه) والخاص
منه (ب) حمل القول بعدم صحة اطلاق المجموع هنا على ارادة المتناهي وهو

الامور التي لها صورتها نهاية والقول بعنده على (ارادة غير المتناهي) وهو
 الممكنات المتسلسلة الغير المتناهية بحيث لا يخرج عنها واحد منها (وأورد)
 من قبل الفلاسفة (أيضا) على ابطال التسلسل بحدوث المجموع (كما في شرح
 السيد علي المواقف) بالنظر ان الاتحاد الممكنة المتسلسلة الى غير النهاية
 اذا كانت متعاقبة لم يكن لها مجموع موجود في شيء من الازمنة اه ومحصله (ان
 التسلسلة المتعاقبة) اي الموجودات افرادها بعضها عقب بعض كالتركبات
 الفلكية (لم تجتمع في الوجود) في زمن ما فليس ثم هيئة مجمعة يقال لها
 مجموع يحكم بحدوثه فيحتاج لمؤثر (وأجيب) عن هذا الايراد (بأنه) أي
 كلامنا في العلة المؤثرة كما شرح بذلك في شرح المواقف وهو (مبني على)
 القول بـ (وجوب اجتماع العلة والمعلول) قال في المواقف وشرحها بحيث أن
 تكون موجودة مع المعلول أي في زمان وجوده والا أي وان لم يجب ذلك بل جاز
 أن يوجد المعلول في زمان ولم توجد العلة في ذلك الزمان بل قبله فتد افتراقا أي
 جاز افتراقهما فيكون عند وجود العلة لا معلول وعند وجود المعلول لا علة
 فليس وجوده لوجودها فلا علة بينهم - ما فان قيل حينئذ ما معنى قولهم العلة
 متقدمة على المعلول قلنا كما قالوا معنى تقدم العلة على معلولها هو أن العلة
 يحزم بان مالم يتم لها الوجود في نفسها لم توجد غيرها فهذا الترتيب العقلي المسمى
 بالتقدم الذاتي وهو المصحح لقولنا كانت العلة فكان المعلول من غير عكس فان
 أحد الايشك في أنه يصح أن يقال تحركت اليد فتحرك الخاتم ولا يصح أن يقال
 تحرك الخاتم فتحركت اليد في الضرورة هناك معنى يصح ترتيب المعلول على
 العلة ويتبع من عكسه اه ثم لما كان يتوهم من دفع الايرادين المتقدمين تمام
 الدليل استدرك بـ (نعم يرد) علينا (كما في شرح مقاصد السعد) أن وجود الهيئة
 المجمعة (أمر) (اعتباري) ذهني (لازادة في الخارج عن وجودات الاتحاد

(ف) يكون علة المجموع نفسه بمعنى أنه (يكفي) في وجوده (مؤثر في كل واحد)
 من غير حاجة الى أمر خارج عنه. بان يكون الثاني علة لـ الأول والثالث للثاني
 وهكذا فكل واحد من الآحاد علة منها ولمالم يكن المجموع المأخوذ على هذا
 الوجه غير الافراد لم يحتاج الى علة خارجة غير علل الافراد ولا امتناع في تعليل
 الشيء بنفسه على هذا الوجه ولا يخفى ان هذا الايراد مبني على أن المراد
 بالمجموع الهيئة الاجتماعية لكن في شرح المواقف أن للمجموع معنيين
 أحدهما المركب من الهيئة ومعرضها فيصير بها شياً واحداً وليس مراداً
 هنا أنه ليس موجوداً ولا يمكن الوجود أيضاً لان الهيئة الوجودانية العارضة
 في العقل أمر اعتباري يتنوع وجوده في الخارج واستحالة جزء من المركب
 مستلزمة لاستحالة الكل والثاني معروض تلك الهيئة فقط وهو المراد هنا وهو
 موجود يمكن محتاج الى علة خارجة عنه ونقل عن شرح المقاصد بناءً على هذا
 الايراد على المعنى الثاني حيث أورد أن المجموع بهـذا المعنى هو معنى الاتحاد
 وليس له وجود مغاير لوجودات الاجزاء فينتهز يختار ان علة الجميع نفسه بان
 يعمل كل واحد من اجزائه بما قبله على الترتيب الطبيعي ولا استحالة فيه انما
 المستحيل تعليل واحد معين بنفسه لما فيه من تقدم الشيء على نفسه أو نقول
 لا علة لهذا الجميع لاستغنائه عن العلة بوجود كل واحد من اجزائه عن علة
 ولا وجود له غير واجب السيد عنه بالفرق بين تعليل واحد من السلسلة بالآخر
 منها وبين تعليل مجموعها بمجموعها وهما أمران متغايران بينهما الزوم والثاني
 بديهى البطلان لان العلة الموجدة للشيء واحد مركب من آحاد متناهية
 أو غير متناهية بحيث أن تتقدم عليه بالوجود وتقدم الشيء على نفسه بالوجود
 باطل وفي بطلان الاول خفاء يستدل عليه ببطلان الثاني ورجاء يؤخذ مما يأتي
 في وأنت خير الخ رد هذا الجواب تأمل (و) قيل انما من قبل الخصم العلة للكل

لا يجب أن تكون علة موجودة لكل واحد من اجزائه حتى يلزم من كون العلة
الموجدة للسلسلة جزءاً منها كون ذلك الجزء موجوداً لنفسه اذ (الزم أصل
الدليل) أي الزمن الخ (في الهيئة المركبة من القديم والحادث) أنها مجموع
حادث فلا بد له من مؤثر فاما الخ (فانا) معاشر أهل السنة (نقول انها حادثه)
فان الواجب اذا أثر في ممكن كان مجموعهما وذلك المجموع من حيث هو مجموع
لا شك أنه ممكن لا احتياجه الى جزئه الذي هو غيره (ف) حينئذ (لابداهما) أي
الهيئة المذكورة (من مؤثر فاما انفسهما الى آخر ما سبق) في تقرير الدليل ويعتنع
أن يكون ذلك الموجود مجرد الكل منها لا امتناع كون الواجب أثر الشيء
(وجوابه) من قبلنا (ان هذه) أي الهيئة المركبة من القديم والحادث (فيها
بعض) قديم (ذاتي الوجود) لا يستند لشيء وهو (يستند التأثير) في الغير (اليه
بخلاف سلسلة الممكنات فكاهما مستوية في الحدوث الذاتي) يجب استنادها
لغيرها ولا يصح استنادها لنفسها أو بعضها (فآل) أي رجع الامر (الى ان
قولنا الهيئة المركبة من القديم والحادث حادثه) بالنظر الى بعضها الممكن فقد
(حكم عليها بالحدوث من حيث بعض اجزائها) الحادث (فقط) لامن
حيث البعض القديم والامساك بذلك الحكم (بخلاف ما قالوه) أي الفلاسفة
فانهم نظروا للجميع لا للبعض (فتدبر) ما ذكر ولا تسلم ان يقولوا بمثل
ما قلنا الماعلم أن الكلام في الممكنات المنتقاة (وأنت خبير) مما سبق قبل
عن السعد خلافاً للسيد (بأنه) لازيادته لوجود الهيئة المجتمعة في الخارج على
وجودات الآحاد و (لو كان المجموع وجوداً زائداً على وجود كل واحد) من
الآحاد (ا) كان شيئاً آخر مغايراً لها اذ الزائد على الشيء غير هو (تحتم علينا
الاعتراض) السابق (في المركب من القديم والحادث) فيقال هذا المجموع
حادث فلا بد له من مؤثر فاما الخ ولا يصح الجواب بما سبق من أن فيه بعضاً ذاتي

الوجود الخ لان الفرض أن المجموع زائد على الآحاد فهو غيرها فلا يكون فيه
 بعض قديم والالزم وجود قديمين فيسه وفي الآحاد وهو محال وقد يقال لا تحتم
 للاعتراض اذن لانه وان لم يصح الجواب بما سبق أمكن بان المجموع اذا كان زائدا
 كان مستندا للواجب الذي في الآحاد لا في الهيئة فتأمل جدا (قالوا) أى
 الخصوص كافي المقاصد لم لا يجوز أن تكون السلاسل غير متناهية فتكون علة
 خارجة عن هذه داخلية في تلك من غير انتهاء الى الواجب فينشد (المجموع
 حادث) لكنه لم يستند لنفسه أو بعضه أو أمر خارج واجب حتى يلزم ما ذكرتم
 وانما هو (مستند) لفرد جائز ليس من هذه السلسلة بل (لفرد) جائز
 (من سلسلة أخرى) أى ثانية غيرها (لانها يهاتها ومجموع الثانية) كذلك
 (مستند لفرد) آخر جائز (من) سلسلة (ثالثة لانها يهاتها) أيضا (وهكذا)
 الى ما لانها يهاتها في السلاسل الغير المتناهية (قلنا) في دفع ذلك (يورد) أى
 يجذب (الكلام) المتقدم الذي قلناه في مجموع الاجزاء من ان المجموع حادث
 الخ ويقرر مثله (في مجموع السلاسل) فيقال ان مجموع السلاسل حادث لان كل
 جزء من أجزائه التي هي السلاسل حادث ضرورة حدوث كل جزء من
 أجزائها وبعد ايراد تقرير مثله هنا (فليتنظر) فانه يلقي على مثال ما سبق من
 غير اختلاف الا في الالفاظ والله أعلم الدليل (الثاني من أدلة بطلان
 التسلسل) الاحد عشر (القطع والتطبيق) أى الدليل المسمى بذلك لقطعنا
 النظر فيه عن زيادة افراد وتطبيقنا عددا على نفسه لنتنظره معها بعد زيادة
 الافراد (وهذا) الدليل (هو عمدتها) وعليه التعويل في كل ما يدعى تناهيه قال
 في المواقف لجريانه في الامور المتعاقبة في الوجود كالحركات النامية وفي
 الامور المجتمعة سواء كان بينهم ما ترتيب طبيعي كالعمل والمعاملات أو وضعي
 كالأبعاد ولا يكون هذا الترتيب أصلا كالنفوس الناطقة المفارقة له (و) هو

أيضا (أشهرها) بينهم وذلك (بان تفرض) من معلول ما بطريق التصاعد الى غير
نهاية جملة ومما قبل له بمقتضاه الى غير نهاية أيضا جملة فيحصل هنالك جملتان غير
متناهيتين احدهما زائدة على الاخرى بقدر متناه كان تفرض (سلسلة) (أى
جملة) (من الآن لما لانهاية له فى الازل وتقطع) بها انفسها من الطوفان الى
ما لانهاية له فى الازل لينظر عددها غير مقتطعة مع مقتطعة هل يزيد عددها
قبل التقطع على نفسه بعده أولا وذلك بعد جعل كل فرد من الجملة غير مقتطعة
بازا فرد منها مقتطعة وايس المراد أنك تقطع سلسلة (أخرى) غير تلك (من
الطوفان مثلا لا أول) أى نهاية (له) فى الازل لان المطبق عليه فى الحقيقة
عين المطبق لكن بعد زيادة حوادث عليه كما قال السنوسى وقال فى شرح
المقاصد أول الكتاب لو وجدت سلسلة غير متناهية الى علة محضة فينقص من
طرفها المتناهي واحد فيحصل جملتان احدهما من المعلول المحض والثانية
من الذى فوق ثم تطبق بينهم - ما الخ وقال أيضا فى موضع آخر تفرض جملة من
الحوادث متعاقبة من الطوفان وجملتها من الآن كاتاهما لا الى نهاية ثم تطبق
الخ وبهمذا تعلم دفع ما قيل لو كان هنالك سلسلتان كاملة وناقصة لما أنتج الدليل
لاحتمال ان الطوفانية **أ** كثر أفراد الكن لا تمكث فى الزمان كمكثت تلك
(و) بعد الفرض المذكور الطريق فى تمام الاستدلال على بطلان التسلسل
أن (تطبق) أى تقابل بحسب فرض العقل اجمالا من جهة ما لا يزال (أول)
فرد من مجموع (هذه) السلسلة الطوفانية (على أول) فرد من مجموع السلسلة
(الاخرى) الآتية وما قررنا به الكلام هو ما يؤخذ من كلام السنوسى حيث
قال والمطبق من الحوادث نظير ما فرضناه من زمن الطوفان الى الازل
والمطبق عليه ما فرضناه من الآن الى الازل ولك ارجاع الاشارة الى الآتية
والاخرى الى الطوفانية والاول أولى (وترسلهما) أى السلسلتين فأعلا

بياقيهما (هكذا) أي مثل ما فعلت في أقوالهما من التطبيق بجعل كل باراء
 الآخر فتجعل الثاني في مقابلة الثاني والثالث في مقابلة الثالث وهلم جرا (إلى
 الأزل) لا يخلو الأمر من أحد شيئين (أما إن يتساويا) أي السلسلة بأن
 يقع باراء كل واحد من هذه واحد من هذه والفرض زيادة أحدهما بمتناه
 (فيلزم) حينئذ (مساواة الزائد للناقص) ضرورة أن الطوفانية بعض من
 الآتية هذا خلف (أو) لا يتساويا بأن (يتفاوتا) أي تزيد أحدهما عند
 التطبيق على الأخرى من الجهة التي فرضتها غير متناهيتين فيها (ف) تنقطع
 الناقصة بالضرورة فتكون الناقصة متناهية لانقطاعها والزائدة لا تزيد عليها
 الابعثاه ولا يقال من أين العلم بأن ما زادت به الآتية على الطوفانية متناه
 لانه (ليس) التفاوت (الابقدر من الطوفان إلى الآن) وهو متناه (و) الزائد
 على المتناهي بمتناه متناه بلا شبهة فاذن (التفاوت بالمتناهي يستلزم تناهيهما)
 وانقطاعهما في الجهة التي فرضتها غير متناهيتين ومنقطعتين فيها وهو المطلوب
 * (تنبيه) * هذا كله إذا فرض على سبيل التصاعد ولك أن تفرضه من علة تما
 على سبيل التنازل كما في عبارة المواقف وشرحه ونصها أنا نفرض من معلول ما
 بطريق التصاعد إلى غير النهاية بجملة ومما قبله بمتناه إلى غير النهاية بجملة أخرى
 هذا إذا كان التسلسل في جانب العمل وإذا كان في جانب المعلولات فرضنا
 من علة معينة بطريق التنازل إلى غير النهاية بجملة ومما بعده بمتناه إلى غير النهاية
 بجملة أخرى فيحصل هناك جملتان غير متناهيتين أحدهما زائدة على الأخرى
 بقدر متناه اه وفيه أن فرض هذا البرهان بطريق التنازل إلى غير النهاية
 يقتضي انتاجه التناهي فيما لا يزال وليس كذلك أذهو خاص بما ضبطه وجود
 وما يوجد فيما لا يزال لا يقف عند حد حتى يضبطه الوجود كما سيأتي تحقيقه
 اللهم إلا أن يفرض بطريق التنازل فيما يوجد فيما لا يزال بالفعل لكن يعكس

عليه لفظ الى غير انه اية على ان ما يوجد بالفعل فيه يدعي التناهي من غير فرض
فافهم (و) قد (يقال) اراد ان قبل الفلاسفة على الشق الاول وهو
(المساواة المستحيلة) التي هي مساواة الزائد للناقص لان سلم تلك المساواة لانها
(ان اريد بها) عند اهل السنة (التمثيل) أي تمثيل كل من السلسلتين (في
القدر) أي الحكم (فوي) به هذا المعنى (فرع الانحصار) والضبط ولا شيء منهما
بمتناه محصور يصح الحكم عليه بالمساواة المذكورة اذ لا تتصور المساواة
والحكم بها الا في متناه محصور فن اين العلم باستحالتها والحكم بها (وان
اريد بها) عندهم (عدم تناهي كل) من السلسلتين أي انهما سياتيان في عدم
التناهي (فاستحالتها) أي المساواة به هذا المعنى (هي) عين (الدعوى) التي
ادعاهما الفلاسفة وهي تسلسل الممكنات الى ما لا نهاية (وجوابه) أي هذا
القياس من قبل اهل السنة اختيار المعنى الاول وهو ان المراد بالمساواة هنا
التمثيل في القدر (منع توقف التمثيل) أي تمثيل كل من السلسلتين (على
الانحصار) أي لا يسلم هذا التوقف (بل) معنى تمثيلهما (هو كونهما بحيث
لا يحتوي أحدهما) أي أحد مجموعي السلسلتين (على ما) أي قدر زائد (ليس
في) المجموع (الآخر) بل يكون جميع ما اشتمل عليه ذلك اشتمل عليه هذا
(وظاهر) ان المساواة به هذا المعنى مستحيلة ضرورة (انه) أي التمثيل بهذا
المعنى الذي هو معناها (كذب في الفرض المذكور) في صدر الدليل من
زيادة أحد المجموعين على الآخر بقدر متناه اذ كذب ما هو بمعنى الشيء
يستلزم كذب ذلك الشيء أيضا ضرورة (فأحدهما) وهو مجموع السلسلة
الآتية (لأحالة) في انه (محتوم على أزيد) من الآخر لتحقيق زيادته عنه بقدر
متناه وهو من الطوفان الى الآن والشيء بدون زيادة لا يساوي نفسه معهما لما
علمت أن المطبق هو عين المطبق عليه لكن بزيادة أفراد (فبالضرورة يفرغ)

المجموع (الآخر) انجرده عن الزيادة الذي هو مجموع السلسلة الطوفانية (قبله)
أى الاحد المحتوى على أزيد (وهو متأخر) عن الآخر الذي لم يحتو عليه من
الجهة التي فرض عدم تناهى السلسلتين فيها (بمقدار ما) أى الشئ الذى
(زاده) الاحد المحتوى على أزيد أى مقدار من الطوفان الى الآن (المفروض
تناهيه) والزائد على المتناهى بمتناه متناه (فتناهى) أى مجموع السلسلتين
قطعا (وليس لهم) أى الفلاسفة (مخلص) أى حجة وطريق بخاصهم مما
الزمهم به أهل السنة من وجوب احدى نسبتين بين كل عشرين متغايرين
بحيث اذا ثبتت احدهما ارتفعت الاخرى فلا محيص (عن ان يحتوى) أحد
السلسلتين (على أزيد) فبتفاوتنا (و) ان (لا يحتوى) على أزيد في تساويا
(والا) نقل ليس لهم مخلص عن احدى النسبتين (ا) لزم ان يوجد عددان
متغايران ليس بينهما مفاضلة ولا مساواة (ف) ارتفع النقيضان (وارتناعهما
محال فأتى اليه وهو عدم التناهى محال فتبطل المطلوب (وليس لهم) أى
للفلاسفة أيضا (أن) ينقضوا علينا ما ألزمناه لهم من التناهى (ف) يقولوا ان
التناهى انما يلزم فى الطرف الذى فيه التفاوت وهو جهتنا (ف) بما لا يزال (لا)
فى الطرف الآخر وهو (جهة الازل) فلا يكون ذلك مبطلا للقول بعدم
التناهى (ا) لأن ذلك مدفوع من قبل أهل السنة (بما علمته) أولا (من تقرير
الكلام) عند الفرض (فى مجموع الجماعتين) أى السلسلتين (من حيث
كل مجموع مع) المجموع (الآخر) لامن حيث الافراد الموجودة فى
الخارج حتى يلزم ما قالوه فالمنظور له المجموع مع المجموع (فى نسبة النظر) أى
العقل بقطع النظر عن الافراد فان العقل يحكم بان المجموع المقتطع أقل من
المجموع المقتطع منه بقدر الاقطاع وانه لا بد فى كل عشرين من احدى
النسبتين الزيادة واللا زيادة ولا ثالث فيلزم التناهى غاية انه يعمد أن يحكم

بتناهي الافراد من أول الامر فيستدل على تناهيها بتناهي المجموع الذي
استدل على تناهيه بجزم العقل انه لا بد من الزيادة واللا زيادة وقد انتفت
الثانية فتعينت الاولى وهذا تقرير للكلام (بما) أي وجه (لا مخلص) للفلاسفة
(منه و) هؤلاء (القوم) قد (أضلتم) عن العقائد الالهية البقيةنية (وساوس)
شيطانية (تخيلية اذا جاءها المعيار) أي الميزان (الصحيح) أي الدليل
المؤيد (لم يجدها) الا كسراب بقية بحسبه الظمان ماء حتى اذا جاء لم
يجده (شيأ قالوا) اراد على الشق الثاني وهو التفاوت يريدون نقض
برهان التطبيق بمراتب الاعداد والضمير ليس للفلاسفة لما صرح به اليوسى
ويعلم أيضا من استقصاء عبارة تشرح المواقف الاتية عند الخلاف في شرط
البرهان من سقوط النقض بالاعداد عندهم أيضا بما اشترطوه في هذا الدليل
لكن ينجح النقض بخلافه في بعض الموجودات وحاصل ذلك القيل لانه لم
ما ادعيتم من استلزام التفاوت التناهي بل (التفاوت لا يستلزم التناهي
والسند) أي الحجة في ذلك اننا نعرض جملتين من الاعداد هما (تضعيف)
نحو (الواحد مرات غير متناهية مع تضعيف) أي وتضعيف نحو (الاثني
كذلك) الواحد في كونه مرات غير متناهية ثم نطبق احدهما على الاخرى بان
نضع الاول من الزائدة بازاء الاول من الناقصة ونورد الكلام الخ مع أن هاتين
الجملتين غير متناهيتين بالضرورة قلنا معاشر أهل العلم لم في دفع هذا القيل
ما جاءهم هذا النقض الا من اطلاق ما قيدنا فانا (فرضا) الذي فرضناه في
الدليل انما هو (تفاوت) مخصوص (بقدر متناه كذا) من الطوفان الى
الآن الذي (سبق) قريأ وهذا يستلزم التناهي بلارية لا مطلق تفاوت
حتى ينقض بمراتب الاعداد فانه وان تفاوت تضعيف الاثنى على تضعيف
الواحد الا ان التفاوت ليس بقدر متناه فلا يستلزم التناهي وهذا الجواب

انما ينفع فيما هنا من التضعيفين لا فيما ذكره السعد من انه لو صح ما ذكره لزعم مثله
 في الاعداد بان يطبق من الواحد الى ما لا يتناهى ومن الاثنين الى ما لا يتناهى
 وتقريره كما مر حتى يلزم تناهى الاعداد وهو باطل اتفاقا اه نعم تنفع فيه
 العلوة الآتية تأمل وهاهى انا ان لم نجري في الجواب عن النقض بما ذكرنا فليجبر
 في دفعه (على) ما في المواقف وشرحه وهو ان العلوات بل جميع ما يستدل
 بالتطبيق على بطلان التسلسل فيه قد ضبطها وجودها ليس المذكور الذى هو
 العلوات واخوانهم الامر اوهـ مما مضى حتى يكون انقطاعها في التطبيق
 بانقطاع الوهم وذهابهم افيه باعتبارهم بخلاف مراتب الاعداد فانها واهـ مية
 محضة فلا يكون ذهبا في التطبيق الا باعتبار الوهم لكنه عاجز عن ملاحظة
 تلك الامور الوهمية التى لا تنهاى فتقطع تلك الامور بانقطاع الوهم عن
 تطبيقها فلا يلزم محذور وتحقيقه ان الاعداد لا تكون واهمية محضة ليس فيها
 جاتان في نفس الامر تطبقان فنختار انهم ما اى الجملتين المقروضتين في
 الاعداد تنقطعان في التطبيق بانقطاع الوهم عن التطبيق لعجزه وليس يلزم من
 انقطاعهما انقطاع ما لا يتناهى في نفس الامر حتى يكون محالا اذ ليس
 الجملتان في نفس الامر فلا يتصور ان يكون انقطاعهما ما في نفس الامر
 او نختار انهما لا ينقطعان ولا يلزم من ذلك تساويهما في نفس الامر لان هذا
 التساوى فرع وجودهما في نفس الامر بخلاف ما له وجود في نفس الامر فانه
 يلزم منه أحد أمرين إما انقطاعه فيكون ما لا يتناهى في الواقع متناهيافيه
 أو عدمه أى عدم انقطاعه في نفس الامر فيلزم تساوى الجملتين الزائدة
 والناقصة وكلاهما محال لما عرفت اه فتلخص من هذا (ان هذا) التناهى
 أو البرهان التطبيقى والاول أنسب بما قبل والثانى الموافق لما يأتى والمأخوذ
 من عباراتهم (لا يلزم) التعبير بلا يلزم في بعض النظائر وبلا يجزى في

بعضها الآخر لم يظهر له فيه سر لا ثقب بفضل المحشى أعتد عليه (في الأعداد)
 أن أريد بها المعدودات فهي لا تخرج عن المقدمات والمعلومات الآتية
 إلا بالاعتبار وإن أريد بها الألفاظ التي يعتد بها فهي منهم ما وإن أريد بها
 الكميات وهو الظاهر نفاها قوله بعد والافكل ما وجد بالفعل الخ لأن الكمية
 أمر اعتباري لا وجود لها إلا بالوجود العقلي لا النعني اللهم إلا أن يراد باعتبار
 محلها نعم بهذا الاعتبار لا يخرج عما قبل ويعدن عن هذا الوجه بتوجهه على
 تعلقات الصنفات الآتية على الأعداد أيضا وعلى أي وجه لا يلزم فيها (لأنه
 قاصر على الموجودات) الخارجية والأعداد ليست كذلك لأنها أمور وهمية
 خيالية لا وجود لها في نفس الأمر حتى يكون هناك جملتان نطبقان قال السعد
 في شرح العقائد وهذا التطبيق إنما يكون فيما يدخل تحت الوجود دون ما هو
 وهمي محض فإنه يتقطع بانقطاع الوهم فلا يرد النقض بمراتب الأعداد بأن
 يطبق جملتان أحدهما من الواحد لا إلى نهاية والثانية من الاثنين لا إلى نهاية
 ولا بمعلومات الله تعالى ومقدوراته فإن الأولى أكثر من الثانية مع لاتناهيها
 انتهى (و) ما يقال إذا كانت الأعداد لا وجود لها فكيف حكموا بها
 تناهيها كظيورها الآتي مدفوع إذ (قولهم الأعداد لا نهاية لها) ليس
 المراد منه أن مالا يتناهي يدخل في الوجود (إنما هو تخييل) ووهم محض
 كتوهم فراغ فوق السماء أو تحت الأرض لانهاية له وذلك (لكونه لا تقف
 على حد) لا يتصور فوقه آخر في المستقبل (والا) نحمل قولهم بلاتناهيها
 على التخيل نظر الكونها الخ بل على التحقيق نظر الماضى منها (ف) لا يصح
 إذ (كل ما وجد) منها خارجا (بالفعل) قائم فيه البرهان (متناه) عقلا
 قال اليوسى فإن قيل التطبيق في أفراد الحركات الماضية مثلا إنما هو محض
 وهم إذ ليس هناك جملتان حقيقة واعتبار الشيء بنفسه باطل وبالوجه الذي

جری الوهم هنا یجری فی الاعداد ونحوها أيضا والافس الفرق قلنا لا فرق فی
معنی التطبيق فانه حقيقة واحدة فی الجميع وانما الفرق فیما یستعمل فیہ
فانه هنا افراد وجدت بخلاف افراد الاعداد ونحوها فانها لا وجود لها
فتم تخصیص عدم لزومها بالاعداد (کما) انه (لا یلزم فی تعلقات الصفات)
ولو حادث (لانها أمور اعتبارية) ذهنية (لانیثبوتها فی الخارج والا)
یکن لا ثبوت لها خارجا ای لو کان لها ثبوت خارجي (لتسلسل) الامر كما یعلم
بعد (وصرح به السعد فی غرر وضع من شرح المقاصد فیقال) فی بیان
تسلسل الامور الاعتبارية لو کان لها ثبوت خارجي تخیرا وحصر (ا) قول
(من قال لا اعتبار بثبوتها) أي جملة سمحت (سبق الكلام فیہ) فی عبارة
الموجودات فی بحث الاستدلال علی حدوث العالم (ثبوتہ) أي الاعتبار
(هذا) منحصرا فی امرین لا ثالث لهما (اما) أن یکون (بعض الذهن) لاعم
الخارج ونحن لا نمنع منه (ف) حیث قد (وافقنا) علی ما قلنا من ان الاعتبار
ثبوتہ ذهني خالص عن شائبة الخارج (أو) ان (لا) یکون ثبوتہ ببعض
الذهن بل مع الخارج ونحن لا نقول به (ف) حیث قد خالفنا ولزمك التسلسل
لان ثبوتہ الخارجی امر اعتباری أيضا (یحتاج لثبوت) خارجي (وهكذا)
هذا الثبوت اعتباری یحتاج الی آخر الی ما لانهاية والتسلسل باطل فساأدی
الیہ وهو ان لا اعتبار بثبوتها خارجا باطل فساأدی الیه وهو جریان هذا البرهان
المختص بالموجودات وانما وجه التناهي فی الاعتباریات باطل فثبت المطلوب
وهو انه لا یجری فیها (کما) انه (لا یجری فی مقدورات المولی) سبحانه
وتعالی أي متعلقات قدرته التي تعلقت بها تعلقات لوجيا لا تحیزا حادثا (فان
کل ما) تعلقت به كذلك و (وجد منها) بالفعل فهو (متناه) عقلا قائم
فیہ البرهان فلا حوادث لأولها (وانما عدم تناهيها) أي مقدورات

المولى (بمعنى عدم وقوفها عند حد) لا يتصور رفوقه آخر لا بمعنى ان مالا نهاية له يدخل في الوجود لانه محال فتبين ان القول فيها (تظير ما سبق) لك (في الاعداد) سواء بسواء لا فرق الا في اعتبارية ما وجد ثم اللهم الا ان يعتبر محلها على ما سبق وفي انسية الاسلوب أيضا اذا تأملت تعليلها وذلك ان كل ما وجد من المقدورات لا ينتج عدم جريان البرهان فيها بل ينتجه القصر على الموجودات المذكورة في جانب الاعداد ويدفع هذا برجوع التعليل هنا للتظير المتبادر من الكاف المؤكد بتظير الخ بعد واما عدم جريان البرهان فيها فعملته القصر على الموجودات فساوى ما هنا ما سبق (وكذا) المذكور أى المقدورات بل والاعداد على ما سبق (معلوماته) أى متعلقات علمه تعالى الجائزة (الوجودية) أى التى تعلق بأنهم توجد متعلقات تجيز باقديع بناء على ما رجحه السنوى والجماعة من انه ليس للعلم الا هذا الوجود فى الماضى أو الحال أو المستقبل انما هو أطوار فى المعلوم لا فى العلم واصلوحيا قد يعا على ما ذهب اليه غيره فلا يجزى فيها البرهان لانه قائم على الموجودات ومعنى عدم تناهيها انما لا تنتهى الى حد ليس فرقه آخر والا فكل ما وجد منها متناهى أما معلوماته تعالى الوجودية الواجبة كذاته فلا يتأتى فيها مطلقا لانها اقدم واحد والمفروض سلسلتان وكل كالاته فعلى نزاع فى شرط البرهان يأتى (وأما) معلوماته (العدمية) الجائزة وكذا المستحيلة بالاولى (ف) هى (بمعزل) أى بعد (عن مورد) أى محل ورود هذا (الدليل من الموجودات) أى الذى هو الموجودات الممكنة أو مطلقا على ما يذكر (ف) بما تقر فى الاعداد بل وفى نظائرها (اندفع قول الخيال ان الاعداد لانها لها حقيقة باعتبار علم الله تعالى فيجرب فيها) هذا (البرهان) أى ولا ينتج التناهى أى فلا يسلم أن التطبيق ينتجه ولا يخفاه وجه اندفاع هذا القيل بما سبق ثم لا خلاف فى قصر

هذا البرهان على الموجودات (نعم في عبد الحكيم وغيره خلاف) في جواب
 (هل يكفي) فيه (مطلق الوجود) من غير تقييد بكونه على سبيل الاجتماع مع
 الترتيب الطبيعي كالعلل والمعلولات أو الوضعي كالأبعاد وأولاه مع كانهفوس
 الناطقة المنارفة أو على سبيل التعاقب كالحركات الفلكية (أولاً بد) فيه (من)
 الأخير أي الوجود على سبيل (التعاقب) كما مثل و (منشؤه) أي هذا الخلاف
 أي انه مبني على خلاف آخر في جواب (هل يكفي في التطبيق بالامتداد
 الفرضي) كالحاصل في اعداد الحصى فينبني عليه انه يكفي مطلق وجود (أو
 لابد) فيه (من الامتداد الذاتي كالحاصل في الحبلين) فينبني عليه انه لابد من
 التعاقب ودرج صاحب المواقف وشرحه على الاول ولعلهم لم يعبا بالثاني
 لتخلفه في بعض الموجودات كانهفوس الانسانية فيكون ناقضاً للدليل ونص
 عبارتهم ما في ذلك مع ما للعكس هنا وذلك عقب ما نقلناه عنهم ما قريبا في الاعداد
 وانما قلنا قد ضبطه وجود ولم نقل قد اجتمعت في الوجود ليتناول كل
 ماله وجودا مامساوا كان بينهما ترتيب أولي يكن واما على سبيل التعاقب أي
 بلا اجتماع في الوجود فان ترتيبهما أي ترتيب هذين النوعين أعني المجتمعة في
 الوجود والمتعاقبة فيه ليس بمجرد اعتبار الوهم كما في مراتب الاعداد لان
 الآحاد فيهما قد اتصفت بالوجود في نفس الامر اما مجتمعة أو متعاقبة وقال
 الحكماء انما يمنع التسلسل في أمور لها وجود بانفعال وترتيب اما وضعا واما
 طبيعيا ليس قط عنهم ذلك النقض وتلخيص ما ذكره أنه اذا كانت الآحاد
 موجودة معا بانفعال وكان بينهما ترتيب أيضا فاذا جعل الاول من احدي
 الجملتين بازاء الاول من الجملة الاخرى كان الثاني بازاء الثاني قطعا وهكذا فيتم
 التطبيق بلا شبهة واذا لم تكن موجودة في الخارج مع ما لم يتم لان وقوع آحاد
 احدهما بازاء آحاد الاخرى ليس في الوجود الخارجى اذ ليست مجتمعة بحسب

الخارج في زمان أصلا وليس في الوجود الذمعي أيضا لاسيما اتصال وجودها
منصله في الذهن دفعة ومن المع- لوم أنه لا يتصور وقوع بعضها بأزاء بعض الا
اذا كانت موجودة تفص- يلامعا ما في الخارج واما في الذهن وكذا لا يتم
التطبيق اذا كانت الآحاد موجودة معا ولم يكن بينها ترتيب بوجهه اذ لا يلزم
من كون الاول بأزاء الاول كون الثاني بأزاء الثاني والثالث بأزاء الثالث
وهكذا الجواز أن تقع آحاد كثيرة من احدها بأزاء واحد من الاخرى اللهم
اذا لاحظ العقل كل واحد من الاولى واعتبره بأزاء كل واحد من الاخرى لكن
العقل لا يقدّر على استحضار ما لانهاية له منفصلة لادفعة ولا في زمان متناه حتى
يظهر ههناك تطبيق ويظهر الخلف بل ينقطع مع التطبيق بانقطاع الوهم
واس- توضيح ما صورناه لك بتوهم التطبيق بين حبلين ممتدين على الاس- تواء
وبين اعداد الحصى فانك في الاول اذا طبقت طرف أحد الحبلين على طرف
الآخر كان ذلك كافيا في وقوع كل جزء من أحدهما بأزاء جزء من الثاني وليس
الحال في اعداد الحصى كذلك بل لا بد لك في التطبيق من اعتبار تماثلها قالوا
فقد ظهر أنه لا بد من ه- ذين القيدين في تنعيم البرهان التطبيق في- لا نقض
بالاعداد أصلا قال المصنف وأنت تعلم أن الدليل يعني برهان التطبيق عام
لقيامه وجر يانه في كل ماضيه وجود كما قررناه لك وتخصيص المدلول ببعض
ذلك المضبوط أعني المتيد بالاجتماع في الوجود مع الترتيب بوجه من الوجوه
اع- تراف بالتخالف أي تخالف المدلول عن الدليل في البعض الآخر أعني
الحوادث المتعاقبة والامور المجتمعة بالترتيب وأنه يوجب بطلانه أي بطلان
الدليل لكونه منقوضا اه (و) ظاهر أنه (على كل) من القولين
(لا يتأتى) جريانه (في قديم واحد) لانه مفروض في سلسلة متين وذلك
منقود ههنا وأما غير الواحد ككالاته تعالى فيلزم القول بتناهيها على القول

الاول اذهى موجوده وان لم تكن متعاقبة لكن لا نترك ذلك المتناهي قال
 تعالى ولا يحيطون به علما وفي الحديث لا احصى ثناء عليك (و) أما
 (ما سبق) عند الكلام على دخول الشيخ عبد السلام على قول أبيه فواجب
 له الوجود الخ نقلا (عن) أبي مهيدي عيسى (السكاني) وارتضاه (من ان
 كالات الواجب) تعالى (الوجودية لانهاية لها حقيقة) أي لا باعتبار
 عقوانا والتعلقات او غير ذلك فهو يعلمها تفصيلا و يعلم أنها لانهاية لها
 والتناهي بين التفصيل واللانهاية في الحادث فهو (مبين) أي ما سبق عنه
 (على) القول (الاخير فيما يظهر) اذ هو لا بد فيه من التعاقب ولا تعاقب في
 صفاته تعالى فلا يجري فيها بخلافه على الاول (فليحظر) البناء على هذا
 القول مع ان عدم تناهيهما مرضى السكاني الذي هو من محقق السنيين (نعم)
 يقال انها ليست مبنية على قول مع لاتناهيها وفاقا للسكاني لانها ليست
 سلسلتين وهذا الدليل قد (أفاد السعد في شرح المقاصد أنه لا ينتج استحالة
 سلسلة واحدة) لانهاية لها (الابان ينتزع منها) أي السلسلة الواحدة
 (سلسلتان) وذلك (كان يؤخذ فرد) منها (ويترك فرد وهكذا
 لا أول) أي نهاية (له ويجعل المأخوذ) من الافراد (سلسلة والمتروك)
 منها (أخرى) فيحصل هنالك سلسلتان تطبقان كما علمت (فتأمل) هذا فانه
 لا يفيد سوى تساويهما فلا يصح أن يقال كما سبق اما ان يتساويا أو يتفاوتا الخ
 الآن يلاحظ زيادة احدهما بفرد مثلا بقي انك علمت مما سبق أنه ليس هنالك
 سلسلتان تطبقان وانما اعتبر بهما الشيء بنفسه بنقص حوادث فليكن ما هنا
 طريقا آخر في الدليل والله أعلم الدليل (الثالث) من أدلة بطلان التسلسل
 تقريره (أن العلية والمعلولية متلازمان) أي متضايفتان تضائفا حقيقيا
 بمعنى أنه لا يتحقق فرد من هذه الاوبانائه فرد من هذه لا تضائفا مشهورا لانه

لا يلزم التكافؤ فيه كعله لهما معلولات كثيرة لكن في هذا المثال وان لم يحصل
التكافؤ في العلة والمعلول فقد حصل في العلية والمعلولية لان بازاء كل معلولية
فيه عليية وذلك (كالأبوة والبنوة) ومعنى تلأزمهما ما أنه (بحيث لا يتحقق
افراد من هذه الاو) الحال أنه (قد يتحقق بقدرها افراد من هذه الاثرى)
أى تعلم أنه (متى تحققت عشر أبوات) مثلا (فلا بد من تحقق عشر بنوات)
أيضا (معها) وقد يقال قد تحققت الأبوة بدون البنوة في آدم عليه الصلاة
والسلام وبالعكس الابن الاخير (و) يجاب بانه (ان كان الابن الاخير يوصف
بالبنوة لا) (بالأبوة فالجد الأعلى) يكون ملتبسا (بعكسه) فيوصف
بالأبوة لا بالبنوة (ف) حينئذ فرد البنوة وفرد الأبوة (قد تكافأ) ترجع
الضمير فردهما الصادق ولا يصح رجوعه للابن والجد لان سياق الكلام ليس
لهما على أن التضايف فيهما مشهور ولا حقيقى يلزم فيه التكافؤ كأب له أبناء
كثيرة ولا يصح أيضا رجوعه لنفس الأبوة والبنوة وان كان المعنى عليه وهو
المأخوذ من شرح المواقف كالذى قبله حيث قال صارقا المتن عن ظاهره وأما
الاستثنائية وهى بطلان التالى فلان العلة والمعلول أى العلية والمعلولية
متضايفتان تضائفا حقيقيا ومن لوازمهما التكافؤ فى الوجود أى اذا وجد
أحد المتضايفين الحقيقيين وجد الآخر قطعا فلا بد أن يوجد بازاء كل واحد
من أحدهما واحد من الآخر فيكونان متساويين فى العدد ضرورة وانما لم
يجب فى المتضايفين المشهورين كأب واحد له أبناء كثيرة لكن بازاء كل بنوة
أبوة اه لان القياس تكافؤا ثباتا التأنيث ولا يقال ان الأبوة والبنوة تأنيثهما
مجازى فيجوز حذف التاء حينئذ لان محل ذلك فى غير ضميره فيجوز نظر العينان
لا العينان نظرا اولك ان ترجع أيضا الضمير هنا للأبوة والبنوة لانهم ما فى معنى
المتضايفين فصيح التذكير وما سبق ويأتى من كل تظير فاجله على ما يناسب

والخطب يسير (وعلى تقدير سلسلة العال المؤثرة) التي الكلام فيها (غير متناهية) مدخول الواو يلزم وهذا متعلقه مرتبطة معه بأول الكلام متممين له أي ان العلية والمعلولية متلازمان متكافئان كالابوة والبنوة و (يلزم) حينئذ على تقدير الخ (تخالف هذا) التكافؤ (المجمع عليه عند العقلاء) اجماعا مستند للعقل بمعنى أنه قاض بالتكافؤ في كل متضايقين حقيقيين للزوم سبق العلة وتأخر المعلول كما يأتي في برهانه فعسى بهذا يندفع ما قيل ان تلازم العلية والمعلولية بمعنى أنها متى وجدت وجدت وبالعكس وهو متحقق في الاخير ووجوب التكافؤ أمر زائد لا يسلم الاجماع عليه واما التكافؤ في الابوة والبنوة فاتفق وما قيل ان العلة قد تنشأ عنها معلولات فلا تكافؤ فهو ساقط بما سبق (و) بيان (ذلك) أنه لو تسلسلت العليات الى غير النهاية لزاد عدد المعلولية على عدد العلية (ان) الفرد (الاخير يوصف بالمعلولية دون العلية) فيكون كل ما هو علة في هذه السلسلة معلولا من غير عكس ولا يقال من أين العلم بالتناهي حتى يوصف فردا بالخيرية وبالمعلولية دون العلية (اذا الفرض حال آخريته من جهتنا فيما لا يزال) لافي الازل وهي معلومة التناهي قطعاً ثبت أنه اخير معلول لا غير (وكل واحد مما قبله) من الافراد (فيه علية) من حيث تأثيره (ومع ابوابه) من حيث أثره فهو علة ومعلول (باعتبارين) واذا علمت هذا (فاما ان ينتهي) ما قبله (الى فرد) ملتبس (بعكس) الفرد (الاخير فيكون علة غير معلول نظير ما) أي الوجه الذي (سبق) لا تقريبا (في مثال الابوات والنبوات حتى) أي (يحصل التكافؤ) هنا ايضا أي تساوى عدد العلية والمعلولية كما هو حقهما (ف) حينئذ (تنقطع السلسلة) وهو المطلوب (والا) ينتهي الى فرد بعكس الاخير الخ (لزم ان المعلولية من حيث هي) معلولية لا بقيد كونها فردا أخيرا (وجد من) افراد (ها فرد

ليس بازائه) أى مقابله (فرد من) افراد (العلية) فأتى التكافؤ
وهو باطل فما أدى اليه وهو عدم انقطاعها باطل أيضا (قال المحقق السعد)
التمتازانى (فى شرح المقاصد) يجوز (لك ان تقرره) أى هذا البرهان
(أيضا) طريق (القطع والتطبيق) كما قررته بهذا الطريق وذلك (بان)
تفرض المعلولات سلسلة والعليات أخرى و (تطبق مبدأ سلسلة المعلولات
وهى) مبدؤها (من) الفرد (الآخر) على مبدأ سلسلة العليات وهى
(لا محالة) مبدؤها (مما) أى الفرد الذى (قبل الآخر) ضرورة ان
الآخر معلول فقط فحاقبه علة وان كان معلولا أيضا بالاعتبار السابق لكن
المفروض انتزاع العليات سلسلة على حدة والمعلولات كذلك فلا شك فى زيادة
سلسلة المعلولات على سلسلة العليات بالفرد الآخر المعلول المحض وقياس
ما مر عن السنوى وان كان لا مانع مما هنا أن يقال بان تطبيق سلسلة العليات
على سلسلة المعلولات بمقابلة فرد من هذه بفرد من هذه أخذ من جهةتنا
مرسلا الى الازل (فان تساويا) أى مجموع السلسلتين (بحيث يكون كل
فرد من هذه) أى سلسلة المعلولات (بازائه فرد من هذه) أى سلسلة
العليات (وهكذا) الى ما لانهاية له فى الازل (لزم مساواة الزائد) الذى
هو سلسلة المعلولات (للتناقض) الذى هو سلسلة العليات (والا) تتساويا
(لزم عدم التلازم بينهما) فتخلف التكافؤ المجمع عليه (وكلاهما) أى
مساواة الزائد للتناقض وعدم التلازم (محال) فما أدى اليهما وهو عدم التناهي
محال أيضا ثبت المطلوب لانه اذا اتفقت المساواة بسبب نقص فرد من العليات
والتفاوت بسبب وجوب التـكـافؤ ثبت عدمهما وهوالـتـكـافؤ المودى
للتناهي والله أعلم الدليل (الرابع) من أدلة بطلان التسلسل الا حد عشر
تقريره (أنما) وقع من الافراد (بين) المعلول المعين (الآخر وكل فرد من)

افراد (السلسلة) أى سلسلة العلل التى فرضت غير متناهية (متناه ضرورية
 حصره بخاصرين) هـ ما هذا الاخير وذلك الفرد ويستحيل أن ما لا يتناهى
 يحيط به أمران (فوجب تناهى السلسلة) كلها أيضا (فانها لا تزيد على
 مجموع ذلك) أى الواقع بين الاخير وفرد ما من السلسلة (الا المبدأ) الذى
 اعتبر أخيرا (والغاية) التى فى جانب العلل فان ما عدا هـ ما واقع بينهما وهو
 متناه ولا يزيد الكل الا بهـ ما فليكن متناهيًا أيضا قال فى شرح المواقف وليس
 ما ذكره أى العضد من قبيل أن يقال ان ما بين ا و ب أقل من ذراع
 وما بين ب و ح أقل أيضا وما بين ح و ز كذلك فيكون ما بين ا و
 ز أقل من ذراع فانه ظاهر الفساد بل هو من قبيل ما بين ا و ب أقل من
 ذراع وما بين ا و ح أقل أيضا وما بين ا و ز كذلك فاذا أخذ ز
 مع الواقع بينهما وبين ا لم يزد على ما هو أقل من ذراع الابدقطة ز وهـ ذا
 حكم صحيح اهـ وهذا كما قال مبنى على دخول المبدأ والاقال لم يزد على ما هو
 أقل من ذراع الابدقطة ا و ز كما صنع هنا بلى ان الغاية لم تعلم فلم يتم هذا
 البرهان وأجيب بأنه قد دعى كما اعترف بذلك من احتج به قال فى شرح
 المواقف وذلك لان العلل لو كانت متناهية تظهر فظهورا تاما ان ما عدا واحدة
 تامنها واقع بينهما وبين المعلول الاخير وأما اذا فرضت غير متناهية كما فيما نحن
 بصدده فليس يظهر هذا المعنى فيه اذ لا يتصور هنالك واحدة من العلل
 الا قبلها اذ أخرى فكيف يتصور الا انحصار لكن صاحب القوة الحدسية
 يعلم ان هنالك واحدة من العلل وان لم تتعين عنده ولم يكن العقل ان يشير اليها
 اشارة على اليقين وان تلك الواحدة مع المعلول الاخير محيط بماعداها اهـ
 ولا يخفى ان الحدس لا يلزم به الحصر فلم يتم الحصر تأمل (واقصر العضد)
 رحمه الله (فى) متن (المواقف على بيان هذه) الادلة (الاربعة) وعنون

عنها كصاحب المقاصد فيها وفي الثلاث الآتية بالوجوه (في مبحث ابطال التسلسل) وهو المقصد الثامن من المرصد الخامس من الموقف الثاني منها وقيد ببيان لان العضد ذكر أيضا فيها وجهها خامسا أحال بيانه على مبحث الالهيات ونص عبارته مع الشارح الوجه الخامس اناسيين في الالهيات انتهاء الكل أي جميع الممكنات الموجودة الى الواجب لذاته وعنده تنقطع السلسلة لاستحالة أن يكون الواجب لذاته معلولا لغيره فهو طرف للسلسلة وهذا الوجه يختص بالتسلسل في العلل دون المعلولات وانما يتم اذا أثبتنا الواجب الوجود بطريق لا يحتاج فيه الى ابطال التسلسل لان بطلان التسلسل بهذا الوجه موقوف على ثبوت الواجب فلما ثبت الواجب يبطلان التسلسل لكان كل منهما موقوفا على الآخر والله أعلم (وزاد السعد) رحمه الله تعالى (في شرح المقاصد) على الوجوه الاربعة التي بينها في المواقف (في هذا المبحث) أي مبحث بطلان التسلسل وهو المبحث السادس المعقود لاستحالاته كالدور من المنهج الخامس من الفصل الثالث من المقصد الثاني دليلا يطل التسلسل أيضا (خامسا) بحسب العدة هنا وان كان هناك وجهها رابعا (وهو) أي تقريره (ان من القواعد) المقررة عندهم (وجوب سبق العلة) على المعلول فيعزل المعلول المحض ثم يطبق بين سلسلتي العلل والمعلولات بعد جعل كل من الآحاد متعديا باعتبار وصفه العلية والمعلولية (ف) حينئذ (لا بد) في تحقق ذلك السابق (من) زيادة (فرداها) أي العلة فيكون علة (ليس معلولا) كما ان الفرد المعزول معلول ليس علة وما بينهما علة ومعلول باعتبارين فتنتهي السلسلة (والا) يكن لا بد لها الخ (كانت العلة والمعلول سيين) أي مستويين (في) الوجود على (التماقب) من غير سبق لفرد من العلة ليعني أن كل علة وجدت قارنها معلولا فردين منهما

مصطعبين بعد فردين كذلك وهكذا وهو باطل فان قيل هذا لا يظهر الا اذا
كان السبق زمانيا وهم يقولون ان سبق العلة ذاتي قلنا لا فرق فان العلة
لا تعقل الا قبل المعلول كالشمس قبل ضوئها او حركة الاصبع قبل حركة الخاتم
فلا بد ان هناك معنى يصح ترتيب المعلول على العلة كما سبق تحقيقه عن شرح
المواقف والمقاصد فارجع اليه والله أعلم (و) زاد في شرح المقاصد أيضا دليلا
(سادسا) بحسب العدة هنا وان كان وجهها خامسا هناك يطل التسلسل
أيضا (وهو ان السلسلة) المذكورة عدد فهي لا تخلو (اما ان تنقسم
بمتساويين) بأن تكون قطعتين افرادهما سواء (أولا) تنقسم بهما بأن
تكون قطعتين تزيد افراد احدهما فردا او لا ثالث لهما يجوز العقل فاذا انتفى
أحدهما ثبت الآخر فلا بد من انقسامها بأحدهما (والا) تنقسم به لزم
وجود ثالث لهما وهو مفقود (ارفع النقيضان) هنا الانقسام بمتساويين
واللانقسام بهما وهو محال (فتكون) السلسلة (اما زوجا) ان كانت
منقسمة بمتساويين (أو فردا) ان لم تكن كذلك (وكل منهما) أي الزوج
والفرد (متناه) بلارية (ضرورة حصره) أي كل (بين حصرين) أي
ما قبله وما بعده ومن المحال ان ما لا يتناهى يكون بين أمرين محيطين به واذا
أردت بيان ذلك الحصر (فان كل زوج أقل) عددا (من الفرد) حال كونه
(بعده) أي الزوج بواحد (وأكثر منه) أي الفرد حال كونه (قبله) أي
الزوج (بواحد) وذلك (كالاربعة) فانها زوج مرتبتها (بعد) مرتبة
(الثلاثة) التي هي فرد قبلها وذلك أكثر من هذه بواحد (و) مرتبتها (قبل
الخمسة) التي هي فرد أيضا بعدها وهي أقل منها بواحد كذلك وهذا حكم
الزوج مع الفرد (وكذا الفرد مع الزوج) بالافرق فان كل فرد أقل من الزوج
بعده وأكثر منه قبله بواحد وذلك (كالثلاثة بين الاثنين والاربعة) فانها فرد

بعد الاثنين أكثر منها وقبل الأربعة أقل منها فثبت انتهاء السلسلة وعلى هذا
يمكن الاستدلال أيضا بأن السلسلة عدد وكل عدد محصور لانه هو مساوي
نصف مجموع حاشيته فالاربعة عدد حاشيته الثلاثة والخمسة ومجموعهما
ثمانية الأربعة نصفها والله أعلم (و) زاد السعد في الشرح المذكور أيضا
دليلا مبطلًا للتسلسل (سابعًا) في عددنا وهناك أيضا (وهو أن السلسلة
محتوية على آحاد وألوف) فلا يخلو إما أن تكون عدة آحادها مساوية لعدة
جملها إذا جعلت ألوفًا أو أكثر أو أقل (فإن كانت عدة آحادها مساوية لعدة
جملها إذا قسمت ألوفًا لزم مساواة الآحاد للآلوف) وهو ظاهر الاستحالة (وان
تفاوتا) أي عدد الآحاد والالوف استحالة أيضًا أن يكون المتفاوت الالوف
فتعين أنها أقل من الآحاد فينبذ تشتمل الآحاد كما في المقاصد على
جمله بقدر عدة الآلوف وأخرى بقدر الزائد والاولى أن كانت من الجانب
المتناهي حقيقة أو فرضا وقعت الثانية من الجانب الغير المتناهي فتناهي عدة
الالوف ضرورة وجوده مقطوع يكون مبدأ الزائد فينبذ فتناهي السلسلة
لتألفها من جملة متناهية الأعداد والآحاد وإن كانت من الجانب الآخر
الغير المتناهي وقعت الثانية من الجانب المتناهي ما بين الطرفين ومبدأ عدة
الالوف فتكون متناهية وهي فضل آحاد السلسلة على عدة الالوف (ف) اذن
التفاوت (بقدر متناه إذا ليس إلا بقدر) تسعمائة وتسعة وتسعين وهو
(ما يزيد على ألف) أي جنسه (على) جنس (الواحد والمتفاوت بالمتناهي متناه)
بلا شبهة فتناهي السلسلة قال في المقاصد ويرد عليه وعلى بعض ما سبق منع
لزوم التساوي والتفاوت في غير المتناهي ومنع لزوم انقطاع الأقل فيه أنه على
أنه إن أريد بالتساوي مجرد وقوع جزء من هذه بارز جزء من هذه فلا نسلم
استحالة بهذا المعنى ويمكن الجواب بعدم ارادة هذا المعنى وإن المنظورة

المجموع لا الافراد كما سبق تظيره والله أعلم (وبقيت أدلة أخرى) غير هذه
 السبعة (تعلم من كلامهم) أي القوم مفرقة (ويفيدها) مجموعة (شرح
 الكبرى) للإمام السنوسي (و) حاشية سيدي حسن (اليوسي) عليه (وشرح
 المقاصد) للمحقق السعد التفتازاني (أيضا) كما أفادها الأولان وأفادها
 السبعة المتقدمة (لكن) يفيدها الجميع (في بحث حدوث الاجسام) لافي
 بحث بطلان التسلسل كالسابقة فانها أفاد جميعا فيه شرح المقاصد وأربعة
 منها شرح المواقف وهذه الأدلة الأخرى (منها) أي بعضها المأخوذ من من
 (وهو) الدليل (الثامن) من أدلة بطلان التسلسل بالنسبة للعدد السابق
 والافه ورابع في شرح الكبرى واليوسي (ان كل فرد) من افراد السلسلة
 (يحكم بأنه فرغ) أي انقضى (قبله) فرد (غيره) منها إذ فراغ ما لانهاية
 له قبل كل فرد ثابت لاشك فيه عندهم (ف) حينئذ لا يخلو (اما) يختار (ان
 تسمر سلسلة الاحكام) بالفراغ هكذا الى ما لانهاية (فتسكون) سلسلتها
 (أزلية) أي ليست مسبوقه (وهي مسبوقه) قطعا (بسلسلة) الافراد
 (المحكوم عليها) الفراغ (وجودها قبل) أي قبل ذلك الحكم ضرورة ان
 وجوده فرع وجود المحكوم عليه وما من محكوم عليه الا وقبله آخر فيكون
 هنا أزليا ان سلسلة الحكم وسلسلة المحكوم عليه (فيلزم) حينئذ (سبق
 الازلي) أي سلسلة المحكوم عليه (الازلي) أي سلسلة الحكم (وهو) محال
 لان ما عية الازلية عدم المسبوقية وتأخر سلسلة الحكم عن تلك يقتضي
 مسبوقيتها بما فتكون أزلية لا أزلية وذلك (تناقض اذا المتأخر ليس أزليا)
 ضرورة انه مسبوق (أو) يختار أن (تنتهي) سلسلة الاحكام (افرد) من
 أفراد السلسلة الأخرى (لا يحكم) عليه (بأنه فرغ قبله غيره) فيكون سلسلة
 الحكم أول وهو باطل قال السنوسي في شرح الكبرى لانه يلزم عليه ان يوجد

عدم متناه في نفسه لكن زدنا عليه واحدا فصارا جميع غير متناه وبطلان هذا
 اللازم ظاهر لان زيادة الواحد على عدد ما زيادة شئ متناه والقرض ان المزيد
 عليه متناه أيضا فيكون مجموعهم ما متناه ياضرة فالحكم بأن المجموع غير
 متناه وانزع البطلان اه (فتنقطع السلسلة لكن هذا) البرهان (انما يتم
 اذا لم من سبق الفرد) أي افراد المحكوم عليه (للفرد) أي افراد الحكم
 (سبق المجموع) أي جملة الاولى (للمجموع) أي جملة الثانية ولا يلزم ذلك
 الا لو تناهت لكون فرد من المحكوم عليه لا يتقدمه شئ من الاحكام (فتدبر)
 المقام فان هذا اللزوم قد لا يسلم كما عرفت (وحاول البيهقي) رحمه الله في
 الجواب (الالتفات) أي النظر (للجنس) أي جنس الحكم والمحكوم عليه
 (المتحقق في الفرد) أي فردهما حيث قال في حاشية شرح الكبرى فيكون هنا
 قسمان أزليان وهما جنس الحكم وجنس المحكوم عليه وهو يلزم سبق الثاني
 على الاول لكن سبق الازلي على الازلي محال فمأدى اليه محال وانما فرض
 الكلام في الجنس اذ هما الازليان عند الخصم وأما الاشخاص فحادثة غير
 أزلية وفاقا اه ثم ان لم نجبر في المناقشة على انه انما يتم اذا لم الخ فلنجبر (على
 ان التحقيق ان الحكم بل وصحته) هذا الشارة لقول السنوسي أول الدلائل بدل
 ما هنا وهو يحكم بأنه فرغ الخ أن يصح في كل حادث ثبوت حكم بتراخ ما لانهاية
 له قبله لا الى أول في الاحكام اه أي ان افراد الحكم الذي هو اثبات فراغ
 ما لانهاية له بل وصحتها (أمورا اعتبارية لا ثبوت اه في الخارج) زائدة على
 سلسلة المحكوم عليه حتى يكون هناك سلسلة أخرى مسبوقة وحاول البيهقي
 الجواب بما لم يظهر ثم قال وعلى الكلام مع ذلك ثلاثة أسئلة وهو أن يقال
 لا نسلم أن ذلك أمر ثبوتي وانما هو اعتباري سلمنا ولا نسلم ان سبق الافراد على
 الافراد يستلزم سبق الجنس على الجنس وانما ذلك لو تناهت لكون كل فرد من

المحكوم عليه لا يتقدمه شيء من الاحكام سلمنا ولا نسلم ان سبق المحكوم عليه
 على الحكم سبق زمني وانما هو ذاتي والسبق الذاتي لا ينافي القدم فهذه ثلاثة
 أسئلة وقد علمت ان الاولين يندفعان وان الثالث قوى تأمل نعم ضعف دلائل
 من أدلة حوادث لأول لها بل وبطلانه لا يضرنا شيئا لأنها طرق كثيرة واحد
 منها يكفي في المطلوب وقد تقدمت قواطع في استحالة حوادث لأول لها اه
 ويأتني معنى هذا للمعشى آخر البراهين الدلائل (التاسع) من الأدلة الاحد
 عشر (لزوم اجتماع الوجود) أي وجود الافراد في الجملة (والعدم) أزلا
 (ضرورة ان كل فرد) من أفراد السلسلة (مسبوق بعدمه الازلي) وبيان
 التلازم كما بين السنوسي ان تقول كل واحد منهما مسبوق بعدم لأوله وتلك
 العدمات كلها الكونها لترتيب فيها مجتمعة في الازل أي مشتركة في الانصاف
 بالازلية دفعة واحدة (وقدم) جنس (السلسلة يستدعي وجود الافراد)
 أي أفرادها (في الجملة) اذ الجنس لا يعقل وجوده الا في فرد من افراده
 فيلزم أن يكون ذلك الفرد الجائز موجودا (أزلا) لكن عدمه السابق عليه
 أيضا أزلي لان عدم كل جائز أزلي مقدم عليه (فقد) اجتمع في الازل وجود ذلك
 الموجود وعدمه وهو محال ضرورة والسابق مع المسبوق العدم مع الوجود
 والمتناقضان الحدوث والازلية فان قالوا ان العدم قبل جميعها الزم ان لها أولا
 وهم يقولون لأول لها هـ ذاخلف وتهافت وفي اليوسى فلو فرضنا حركات
 حادثة فعدم كل واحدة سابقة عليها أزلي اذ الحوادث هو الذي لا وجود له في
 الازل فيكون عدمه أزليا وتلك العدمات كلها أزلية اما أن تكون متقارنة في
 الازل أو متقدمة بعضها على بعض فيه أو تتأخر كلها عن الازل والقسمة حاصرة
 باطل تقدم بعضها على بعض في الازل اذ لا ترتيب فيه كما بينا قبل وباطل
 تأخرها جميعا عن الازل والالم تكن أزلية وكان وجود الحركة هو الازل هذا

خلف فتعينت المقارنة وهو المطلوب اهـ (تدبر) هـ فقد وقع فيه كلام للسعد
 ناقشه اليوسى فانظره والله أعلم الدليل (العاشر) من الاحد عشر (لزوم فراغ)
 أى انقضاء (مالانهاية له) عدد اقبل ما وجد منها الآن (وهو) أى فراغ
 مالانهاية له (باطل) لأن فراغ العدد يستلزم انتهاء طرفيه فمسألة لا أول لها
 باطل أيضا (وربما اعترض) هذا (بأن الفراغ) أى فراغ مالانهاية له (فبما لا
 يزال) أى من طرفنا (وعدم النهاية من طرف الآخر) وهذا الاعتراض ذكره في
 شرح المقاصد قال ومنها أى من الأدلة انها لو كانت الحركة الماضية غير متناهية
 لامتنع انقضاؤها لان ما لا يتناهى لا ينقضى ضرورة واللازم باطل لان حصول
 اليوم الذى نحن فيه موقوف على انقضاء ما قبله ورد بالمنع فان غير المتناهى انما
 يستحيل انقضاؤه من الجانب الغير المتناهى اهـ (لكن يؤخذ من تقرير
 السنوسى) هذا البرهان (فى شرح الكبرى) عند الكلام على ابطال حوادث
 لا أول لها (دفع ذلك) أى الاعتراض المأخوذ من اعتراض حيث قال يلزم
 على وجود حوادث لا أول لها أن يكون دخل فى الوجود وفرغ من حركات
 الافلاك ونحوها على الترتيب واحد بعد واحد عددا لانهاية له والجمع بين
 الفراغ وعدم النهاية جمع بين متناقضين فيكون محال على الضرورة ويلزم
 عليه أن يكون وجودنا ووجود سائر الحوادث الآن محال لتوقفه على المحال
 وهو فراغ مالانهاية له اهـ (وحاصله) أى الدفع المأخوذ من تقرير السنوسى
 (ان معنى حوادث لانهاية لها انه) أى انشأن أو المعنى (دخل فى الوجود
 حوادث) لانهاية لها (فقد حصرها الوجود) أى دخلت فيه (وفرغ منها)
 الاسهل فى موافقة كلام السنوسى السابق وفرغت حال كونها (متعينة)
 للفراغ (ما) أى أى وقت (وجدت) اذ فراغ مالانهاية له قبل كل فرد ثابت
 لاشك فيه عندهم (فكيف) تفرغو (تكون لانهاية لها هذا تناقض

وتهافت) ليس من تنمة كلام السنوسي هنا بل ذكره في مقام غير هذا سبق
ولنوضح كلامه بكلام قرر عنه على شرح الكبرى انه اذا كان ما وجد الآن
متوقفا على فراغ ما قبله وهكذا الى ما لانهاية يلزم انه لا يوجد الا اذا فرغ جميع
ما قبله وهو جميع السلسلة وفراغ ما لانهاية له محال أى من جهة المبدأ
فانحدت الجهة للفراغ وعدم النهاية ولا يصح الايراد الا لوعلى الفراغ بفرد
فقط مع انه على فراغ الجميع وهم يسمون ذلك اه (وهذا) الكلام الذى
علمته في الدفع (له ارتباط) أى نوع مناسبة وتعلق ظاهر (بقول علماء المعقول
كل ما وجد في الخارج) من الماهيات (لابد أن يكون مشخصا) متميزا
(بميزاته) ويسمى ماهية مخلوطة وبشرط شئ حيث أخذت مع قدر زائد عليها
ووجودها في الخارج مما لا مزية فيه فان وجود الاشخاص في الخارج بين
لاسترة فيه وهى عبارة عن الماهية الكلية والتشخص فالماهية المخلوطة
موجودة قطعا ونعامة في شرح المواقف فانظره (ولذلك) أى يكون كل ما وجد
الخ (منعوا) أى أحال العلماء (وجود الكلى فيه) أى الخارج عن الذهن
الافى ضمن فرد من أفرادها لانه حينئذ ماهية مجردة وبشرط لا شئ وهى لا توجد
في الخارج والا للحقها الوجود الخارجى والتعريف فلم تكن مجردة عن جميع
الواحق الدليل (الحادى عشر) منها (وعليه يقتصر) فى الادلة المبطله
للتسلسل ولانريدوان كان هناك أدلة أخرى تعلم من كلامهم كما قدمنا لك عن
المواقف وشرحها لانها أقطع من غيرها على ان قاطعها يكفى فى رد الخصم
تقريره (انه) أى الشأن (حيث كان كل فرد) من الافراد (حادثا) وفاقا
لتسليمهم ان جميع الافراد حادثه (كان مجموع) أى جملة ما فى (السلسلة
حادثا) أيضا (قطعا ضرورية) انه لا وجود لكل الابد وجود (أجزائه) التى
يتركب منها (ولا وجود للجنس الابد) وجود (افراده) المندرجة تحته وهذا

توسيع في الدائرة والافالمجموع كل متألف من أجزاء على الاتحاد لا كلي فانهت
 المسئلة قال اليوسى ولا يصح اهم القول بان ذلك الجهة أى الحدوث
 باعتبار الاشخاص والازلية باعتبار الجنس لان كونها حوادث يقتضى اللأفراد
 منها فى الازل وكونهم الأول لها بحسب الجنس يقتضى ان هناك فرداً أو افراداً
 فى الازل اذ فى ذلك يتحقق الجنس وهذا تناقض اهـ و يعزى للمعشى الاشارة
 لما ذكر من الادلة بقوله

تأثير طبق عدة محصورة * سبق انقسام الالف بحكم العدم
 فراغ مجموع بيان حسن * فى روضة طارت عقول الامم
 هذا وقد أورد الملمدة على ما منعناه سؤالا (والزمونا التسلسل) حيث قالوا
 ما ألزمونا من استحالة التسلسل فى الماضى يلزمكم مثله (فى المستقبل كنعميم
 الجنان قلنا) اهم فى دفعه (هذا) الذى ألزمونا به فى المستقبل (يرجع
 لعدم وقوف مقدمات القادر المطلق عند حد) وهو جائز لا استحالة فيه لعدم
 تعلق قدرته تعالى وارادته بكل ممكن على انه ليس من حقيقة الحادث أن
 يكون له آخر ومن حقيقة انه أن يكون له أول (و) أما (ما قلتم به) فهو
 (يرجع لوجود الممكن أزلا) فيكون أزايا لكان عدمه السابق عليه أزلى أيضا
 فاجتمع فى الازل مع الوجود (وهو محال بالطبع لا تعلق به القدرة) ولا بعد
 نقصا فيها لانها لا تعلق بالمستحيل تقر به سيف قاطع لا يؤثر فى حجر فلا بعد
 نقصا فيه لان هذا ليس وظيفته (قال السنوسى فى شرح الكبرى والمثال
 الفارق) بين كلامنا وكلامهم الذى ضربه أعني بين لا خفاء فيه فمثال كلامنا
 شخص (ما نزم قال لشخص) آخر لا (أعطيك درهما) فى زمن ما الاول (كلامنا
 أنفقته أعطيك بعد ذلك) درهما (آخر) فانه (لا ضرر فى ذلك) الالتزام
 ولا يتخلف حيث صدر من لا يخاف وعده ولا يمنع ما منع فكذلك انعميم الجنان

(ومثال كلامهم أن يقول) ذلك الملتزم للآخر (لا أعطيك درهما الا اذا كنت أعطيتك قبله) درهما (آخر) الى ما لانهاية (وهذا) الالتزام (غير ممكن) لتوقفه على فراغ ما لانهاية له فكذا تسلسل الممكنات لما لا أول ولذا ذكر هذا المثال بلفظ المحقق السنوسي رضى الله عنه لتزيل عن لفظه هنا ادماجه ونختم تبركاته ما اشتملت اليه الحاجة قال وقد ضرب أئمتنا لما ادعوه من حوادث لا أول لها ولما ادعيناه من حوادث لا آخر لها مثالين يستبين بهما أمر الاستحالة فيما ادعوه وأمر الجواز فيما ادعيناه فقلوا الاول بملتزم قال لا أعطى فلانا في اليوم القلاني درهما حتى أعطيه درهما قبله وهكذا الى أول فن المعلوم ضرورة ان اعطاءه الدرهم الموعود به في اليوم القلاني محال لتوقفه على محال وهو فراغ ما لانهاية له بالاعطاء شيئا بعد شيء ولا ريب ان ما ادعوه من حوادث لا أول لها مطابق لهذا المثال فان اعطاء الفاعل للفاعل مثلا الحركة في زمانها هذا وفي غيره من الازمان الماضية متوقف على اعطائه قبله من الحركات شيئا بعد شيء مما لانهاية له فالحركة للقلات في الزمان المعين نظير الدرهم الموعود به في الزمان المخصوص والحركة التي لا تنتهي قبلها نظير الدراهم قبل ذلك الدرهم فيكون وجود الحركة للقلات في هذا الزمان مستحيلا كما استحبال وجود الدرهم الموعود به في الزمان المعين المشخص وكذا يلزم أن يكون وجودنا في هذا الزمان ووجود سائر الحيوانات والزرع مثلا مستحيلا لتوقفنا على وجود آباء قبلها لانهاية لها ولا خبر في فضيحتهم كالعيان ومثال ما ادعيناه نحن في نعيم الجنة ما لو قال الملتزم لا أعطى فلانا درهما الا وأعطيه درهما بعده وهكذا الى آخره فهذا لا ريب لعاقل في جوازه اذ حاصله التزام الملتزم عدم قطع العطاء بعد ابتداءه فان كان ممن لا يعرض لمثله خلف في وعده ولا موت لذاته ولا عجز يمنع نفوذ قدرته وارا دته فانا نقطع بوقوع ذلك منه أبدا ونؤمن به وليس ذلك الا لله

مولانا جل وعلا فلهذا المثال لا تخفى مطابقة نفسه لما ادعيته من نعم الجنة
 للمؤمنين ولما ندعيه من عذاب جهنم للذلائفة القائلين بقدم العالم وأضرابهم
 من الطبائعيين وسائر الكافرين فنبأه سبحانه أن يجعلنا في الدنيا والآخرة
 من حزبه المنجليين الذين لا خوف عليهم ولا هم يحزنون آمين يا رب العالمين اه
 وقد آن أن شكر هذه النعم والاعتذار مما طغى به القلم وانما يلتمس العذر من
 أهل المروءة والنهي ومن هم بلا ريب لانصافهم نعم المنتهى وصلى الله
 على سيدنا محمد الفاتح الخاتم وعلى آله وأصحابه ما تليت الخواتم
 (قال المؤلف رحمه الله) * وقد وافق تمام تبيين هذا

الشرح النافع ان شاء الله تعالى عشاء ليلة السبت

المباركة لسبع مضين من شهر شعبان الذي هو

من شهر رنة ١٢٦٤ ألف ومائتين

وأربعة وستين من هجرة

سيد المرسلين

تم تم

(يقول خادم تصحيح العلوم بدار الطباعة العامرة بيولاقي مصر القاهرة
 الفقير الى الله تعالى محمد الحسيني أعانه الله على أداء
 واجبه الكفائي والعيني)

تم طبع هذه الدرة اليتيمة والحلة المبهفة الرخيمة المسماة (نهاية القصد
 والتوسل لفهم قولة الدور والتسلسل) من حاشية خاتمة المحققين وإمام
 المدققين والمنفقين العلم الشهير مولانا وأستاذنا وسيدنا الشيخ محمد الأمير
 الكبير على شرح سيدي عبد السلام اللقاني لمنظومة والده المسماة جوهرة
 التوحيد وبإلهام من بضعة غيداء خطرت تيس بين عشاقها فاستأبهم ألبا
 وشغفهم بفرط جمالها وادلاها حبا بنت فكر الشهم الذي لا يقدر قدره
 فضلا ونسجته بنان الصنع الذي لا يدرك مداه نبلا أديب زمانه ونابعة آتاه
 حلية العلماء الأزهرين الأقدمين وزينة محرري الوقائع المصرية السابقين
 ذي الفضل الشهير العميم مولانا وأستاذنا الشيخ أحمد عبد الرحيم سقى الله
 ثراه صيب الرحمة وأسكنه بحبوحه دار النعيم والنعمة على ذمة الشاب
 الشهم القطن الطين التحرير الأديب النقف اللقن الشيخ عبد الرحيم
 ابن أخي الأستاذ المؤلف رحمه الله وأفاض عليه شآبيب رحمة ورضاه
 * في ظل الحضرة الحسديوية وعهد الطلعة الداورية حضرة من أحميا
 البرية فضله وأقام أود الرعية عدله عزيز الديار المصرية وحامي حمى
 حوزتها النبوية ولي نعمتنا على التحقيق أفندينا محمد باشا توفيق أدام الله
 دولته وأيد سطوته ووصلته وكان هذا الطبع الجميل والشكل الجميل

بالمطبعة الكبرى الميرية ببولاق مصر المعزية في أواسط شوال من عام
 ثلاث بعد ثلثمائة وألف من هجرة من خلقه الله على
 أكمل وصف صلى الله عليه وعلى آله وصحبه
 ومحبيه وحزبه كلما ذكره الذاكرون
 وغفل عن ذكره
 الغافلون
 آمين

